فاعلية السياسات الحكومية فى انجاز مشروعات تنمية شمال سيناء

بحث مقدم من
د/مها محمود عبد الرازق ابوزيد
مدرس-قسم المالية العامة
كلية التجارة ـ جامعة الاسكندرية

مقدمة

سيناء التى استُمد اسمها من عبادة الاله سين إله القمر للساميين القدماء .تلك العبادة التى تعد اقدم العبادات فى العالم على الاطلاق - اطلق عليها اسم مدين وايضا طـــور سيناء [1]. وذُكرت فى مواقع عدة فى القرآن الكريم .ولها طبيعة خاصة من الناحية التاريخية ، حيث كانت مركزا للهجرات البشرية منذ زمن بعيد .فقد مر بها ابو الانبياء سيدنا ابراهيم، ومر بها سيدنا يعقوب و سيدنا يوسف .و نزلت على ارضها الوصايا العشر على سيدنا موسى . وايضا المواعدة لاربعين يوما والمناجاة . وشهدت مرور السيدة مريم وابنها سيدنا عيسى على الساحل الشمالى . وبعدها تم الفتح الاسلامى لمصر على يد عمرو بن العاص . وكانت ارضها مسرحا للعديد من المعارك ومرور الجيوش مثل جيش صلاح الدين الايوبى وجيش سيـــف الـــــدين قطز - تقع فى الركن الشمالى الشرقى لجمهورية مصر العربية [2]. وهى محور الاتصال الحيوي بين اسيا وافريقيا منذ اقدم العصور . وتبلغ مساحتها ما يعادل 6% من اجمالى مساحة جمهورية مصر العربية . او نحو 3 امثال مساحة الدلتا. وتعد من اكثر مناطق الجمهورية التى يتداخل فيها اليابس والماء . حيث يبلغ طول شواطئها نحو 700 كم . وهو ما يعادل 29% من اجمالى اطوال السواحل المصرية البلغ طولها 2400كم [3].

وقد انضمت شبة جزيرة سيناء الى الادارة المحلية لاول مرة بالقرار الجمهورى رقم 811 لسنة 1974،حيث كانت قبل صدور هذا القرار تتبع سلاح الحدود ومحافظها رجلا عسكريا [4].وقسمت الى محافظتين الاولى

([1]) ممدوح حامد عطية ،شبه جزيرة سيناء ، المكتب العربى للمعارف ،القاهرة ،(1999)،ص 5.

([2]) مجدى البسطويسى واخرون ، تقييم ودراسة استرتيجية التنمية العمرانية الشاملة لاقليم سيناء وقناة السويس حتى عام 2017 . AL-Azhar University Engineeering Journal ,JAUES.Vol.2,No.9,Apr.2007,P64.

([3]) سيناء والمشروع القومى والتنمية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة (1995)،ص5

([4]) تاخذ سيناء شكل شبه جزيرة على هيئة مثلث . يبلغ طول قاعدته 220كم تقريبا . من مدينة رفح حتى مدينة بورفؤاد ،ويقع البحر المتوسط فى الجهة الشمالية منها . ويقع فى الجهة الغربية منها خليج السويس وقناة السويس بطول 400 كم . ورأس هذا المثلث هى محمية رأس محمد التى تبعد عن قاعدة المثلث 390 كم . والضلع الشرقى من المثلث يتماشى مع ساحل خليج العقبة وخط الحدود مع فلسطين (سيناء والمشروع القومى والتنمية،مرجع سبق ذكره ،ص5)

شمال سيناءوعاصمتها العريش والثانية جنوب سيناء وعاصمتها الطور وفقا للقرار الجمهورى رقم 84 لسنه 1979 [1].
ويبلغ اجمالى عدد السكان فى شبة جزيرة سيناء (طبقا للتعداد العام 2006) نحو 489087 نسمة .منهم 339752 نسمة فى محافظة شمال سيناء ونحو 149335 نسمة فى محافظة جنوب سيناء.
ولشبة جزيرة سيناء مكانة خاصة فى عمليات التنمية الاقليمية نظرا لموقعها الاستراتيجى من ناحية ، ونظرا لطبيعة ومقومات التنمية المتوفرة بها من ناحية اخرى. وبدراسة الوضع الراهن نجد ان الدولة ومنذ حرب التحرير عام 1973، ركزت على توجيه معظم خططها التنموية الى تنمية شبه جزيرة سيناء وظهر ذلك من خلال اصدار العديد من القرارات والقوانين[2] . وكان

()[1] تضم محافظة شمال سيناء 6 مراكز ادارية هى العريش /رفح/الشيخزويد/الحسنة/بئر العبد ونخل ويدخل فى نطاقها 82قرية ،458 تابع.اما منطقة وسط سيناء فيضم مركزى الحسنة ونخل موزعة على 3 اقسام شرطة باجمالى 30 قرية .فى حين تقسم جنوب سيناء الى 7 اقسام ادارية تضم 8 مدن و 9 قرى ادارية محلية(اسماعيل سراج الدين ، سيناء فى قلب مصر ، مكتبة الاسكندرية ،الاسكندرية (2010 ،ص38

()[2] ومن خلال تتبع القرارات التى قامت الدولة باتخاذها منذ عام 1982 لتنمية سيناء نجد ما يلى :
- فى مايو 1983 تم الاعلان عن تفاصيل الخطة القومية لتنمية سيناء وتم تخصيص ما يقرب من 120مليون جنيه لمشروعات البنية الاساسية وتحويل مستعمرة ياميت الى مصيف عالمى بالاضافة الى زراعة 50 كم تمتد ما بين العريش ورفح بحدائق الفاكهة .
- فى عام 1987 قرر مجلس الوزراء اطلاق الخطة القومية للتنمية الاساسية لسيناء لمدة 5 سنوات من 1987-1992 .
- فى عام 1992 قررت اللجنة العليا لتنمية وتعمير سيناء تخصيص 2 مليار جنيه لتنمية سيناء .من خلال خطة عشرية تتضمن استصلاح اراضى واقامة مدن صناعية ومطارات جديدة مزودة بخدمة الاتوبيس الطائر !
- فى عام 1993 قامت الدولة باعتماد خطة التطوير العمرانى لجنوب سيناء تضمنت تطويرا كاملا للموانى ورصف الطرق واقامة تجمعات سكانية .
- فى عام 1994 اعلنت رئاسة الوزارة انذاك البدء فى تنفيذ الخطة القومية لتعمير سيناء .والتى تم الاعلان عنها عام 1982 وبعد استرداد طابا .وقد اخذت هذه الخطة اسم المشروع القومى لتنمية سيناء .
- فى عام 1997 تم وضع الاستثمارات المستهدفة من المشروع القومى لتنمية سيناء موضع التنفيذ وصدر قرار جمهورى بتشكيل اللجنة العليا لمشروع شرق التفريعة لتنمية بورسعيد وسيناء .
- فى عام 2000 تم اعادة طرح المشروع القومى لتنمية سيناء واصبح يضم محافظات القناة الثلاثة .
- فى عام 2002 صدر قرار جمهورى بانشاء شركة قابضة لتنمية شمال سيناء (لا تتبع الجهاز القومى لتنمية شمال سيناء و لا اللجنة العليا للمشروع القومى لتنمية سيناء).
- فى عام 2012 اقر مجلس الوزراء خطة تنمية سيناء باستثمارات تبلغ 4.4مليار جنيه .
- فى عام 2013 اعلنت وزارة التخطيط خطة جديدة لتنمية محور قناة السويس وسيناء برأس مال مصرى .

اخرها القرار بقانون رقم 95 لسنة 2015 الذى تضمن بعض التعديلات للمرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 وهو المرسوم الذى تم من خلاله انشاء جهاز مسئول عن تنمية سيناء وهو الجهاز الوطنى لتنمية شبة جزيرة سيناء [1]. وتم من خلال هذا القانون تحديد اختصاصات وجهات الولاية على الاراضى "التصرف والادارة والاستغلال والتنمية وابرام العقود ، بالاضافة الى ضوابط التملك وحق الانتفاع والرهن والاشهار ". وتم اصدار هذا القانون بعد ان تبين وجود العديد من المعوقات التى تقف امام تحقيق اهداف المشروع والتى وضعت عام 1994.ومنذ ان بدأ التفكير فى تنمية سيناء كان هناك جدل بين تيارين رئيسين فى الفكر العسكرى المصرى حول هذه التنمية . كان الاول يدعو الى عدم توجيه حجم كبير من الاستثمارات الى سيناء خوفا من تبديدها بسبب الاطماع والنوايا الاسرائيلية تجاه مصر .اما الثانى ، فرأى ان التعمير وزيادة السكان فى هذه المنطقة يمكن ان يشكل خط الدفاع الاول عن سيناء. لان –من وجهه نظرهم- الفراغ السكانى والاستراتيجى الموجود فى سيناء يعدا من اهم الاسباب التى ادت الى احتلالهامن قبل القوات الاسرائيلية خلال الفترات السابقة .

وقد انتهى هذا الجدل بين التيارين من الناحية العملية لصالح تعمير وتنمية سيناء .خاصة وان هذه التنمية لن تمثل فقط حائط صد تجاه اى عدوان على مصر من الجهة الشرقية ولكن سوف يكون لها ايضا اثرا ايجابيا على الاقتصاد المصرى ككل . مما يمكن الدولة من امتلاك قدرة اكبر على مواجهة اى تهديدات خارجية .لذلك قامت الدولة بتبنى استراتيجية قومية للتنمية [2].

- فى اواخر عام 2013 اعلنت رئاسة الوزراء عن مشروع قومى لتنمية سيناء وهو يعد المشروع الثالث الذى يحمل نفس الاسم لتنمية سيناء .(**جريدة المصرى اليوم ،"30 عاما من المشروعات فى سيناء**

...تنمية من ورق " السنة العاشرة –العدد 3420

([1]) يكون لهذا الجهاز شخصية اعتبارية ويتبع مجلس الوزراء . ويكون مقره محافظة شمال سيناء . مع امكانية وجود فروع اخرى له فى المدن الواقعة داخل الحدود الادارية لشبة جزيرة سيناء . وقد يساهم وجود هذا الجهاز فى سيناء وخاصة المناطق التى تدخل ضمن مشروع التنمية فى الاسراع بعمليات التنمية وحل المشاكل التى تظهر اولا باول . لمزيد من التفاصيل انظر المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 ، **الوقائع المصرية العدد 210 (تابع)** في 2012/9/13 .

([2]) سعت الدولة من خلال هذه الاستراتيجية الى تحقيق الاهداف الاتية (**مجدى البسطويسى واخرون،**

مرجع سبق ذكره ،ص 70):

-اعادة تشكيل الخريط السكانية من اجل تحقيق نوع من التوازن بين المناطق الصحراوية الغير مأهولة بالسكان ومنطقة الدلتا والشريط الضيق بوادى النيل .

- العمل على توصيل مياة النيل للمناطق الصحراوية (توشكى –شمال سيناء)من اجل توسيع الرقعة الزراعية .

تمثلت فى شكل اقامة العديد من المشروعات القومية .منها المشروع القومى لتنمية سيناء الذى تم اقراره عام 1994 و يشتمل هذا المشروع على تنمية 17 قطاعا تنمويا ،و مقرر له ان ينتهى عام 2017 [1] . باجمالى استثمارات تبلغ حوالى 75 مليار جنيه .وفى عام 2000 تم اعادة رسم استرتيجية التنمية لتضم محافظات القناة . وتم تقدير التكلفة الاستثمارية بما يقرب من 110 مليار جنيه ، كان نصيب محافظة شمال سيناء 69 مليار جنيه .إلا ان تقرير المجالس القومية المتخصصة لعام 2011 توقع ارتفاع تكلفة المشروع القومى لتنمية سيناء الى 251.7 مليار جنيه . بل ان المزيد من التأخير فى تنفيذ عناصر المشروع قد تجعل التكلفة تصل الى 300 مليار جنية ،اى اربع اضعاف التكلفة الاصلية .

وتكمن اهمية هذا المشروع فى تحقيقه للاهداف التالية [2]:

1) العمل على دعم القطاع الزراعى من خلال زيادة الرقعة الزراعية بمقدار 727 الف فدان. شاملة المساحات المستهدف زراعتها بعد تنفيذ مشروعات اعالى النيل وترعة السلام.وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من الحاصلات الزراعية ودعم الصادرات.على اعتبار ان قطاع الزراعة يعد اداة لجذب السكان من الوادى الضيق . والسعى لزيادة عدد سكان سيناء الى 3.2 مليون نسمة[3].

-زيادة الدخل القومى من خلال توفير مناطق جديدة جاذبة للاستثمار باشكاله المختلفة .
-المحافظة على درجة الانتماء القومى للفرد من خلال توطينه وتحسين ظروف معيشته .
-تعمير بعض المناطق العمرانية القائمة والعمل على انشاء تجمعات جديدة فى المناطق الهامة من الناحية الامنية.

([1]) باستقراء التكلفة الاستثمارية لهذه القطاعات يتضح لنا ان قطاع التنمية العمرانية هو الاكثر تكلفة . حيث قُدرت تكلفة تنميته بحوالى 20.3 مليار جنية ،يليه القطاع الزراعى بتكلفة قُدرت ب 13.3 مليار جنيه ،ثم قطاع الصناعة والتعدين بتكلفة 10مليار جنية ، ثم قطاع السياحة بتكلفة 8 مليار جنيه . اما قطاع كهرباء والطاقة وقطاع المياة وصرف صحى وقطاع النقل والواصلات ، فتقدر تكاليف التنمية بـ6& 6.3&6.6 مليار جنيه على التوالى . ، وقُدرت تكلفة تنمية قطاع التعليم بمليار جنية ، اما بقية القطاعات الاخرى فقد قُدرت تكاليف تنميتها بأقل من مليار جنيه . " **تفعيل تنمية وتعمير سيناء ..استرتيجية حتمية لمصر** " –**موسوعة المجالس القومية المتخصصة –المجلد 37 ، القاهرة (2011/2010)** ،ص 22.

([2]) **مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (201) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، (اغسطس 2007)** ص161

([3]) تشمل التنمية الزراعية 3 مشروعات كبرى هى استصلاح 400 الف فدان شمال سيناء (ترعة السلام) واستصلاح 77 الف فدان بشرق قناة السويس (سحارة الدفرسوار) واستصلاح 250 الف فدان شرق قناة

2) تدعيم قطاع الصناعة من خلال استخدام كافة الموارد الاقتصادية المتاحة .مع التركيز على الصناعات الصغيرة التى تستوعب اعداد كبيرة من العمالة الصناعية . ويستهدف هذا القطاع استثمارات قدرها 10مليار جنية بالاضافة الى قطاع البترول حيث يقدر احتياطى المنطقة ب 237 مليون برميل زيت [1].

3) الربط بين شبة جزيرة سيناء وبين محافظات الجمهورية من ناحية وبينها وبين العالم الخارجى من ناحية اخرى (بريا/جويا/السكك الديدية /البريد .....الخ) والسعى لتنشيط التجارة الداخلية والخارجية باستثمارات تقدر ب 6.2مليار جنيه.

4) التركيز على قطاع السياحة بما يوفر 113 الف فرصة عمل يتبعها زيادة سكانية قدرها 339 الف نسمة ، ويقدر حجم الاستثمارات المتوقعة فى هذا القطاع حتى 2017 حوالى 8.2مليار جنيه.

5) بناء الانسان علميا وصحيا وثقافيا ودينيا فى اطار التناسق بالاضافة الى تحسين نوعية الحياة بالبيئة غير الملوثة وتحسين شبكات المياة والصرف الصحى .....الخ.

وكانت الدولة تسعى من خلال المشروع القومى لتنمية سيناء الى صياغة عملية التنمية فى اطار مجموعة من الضوابط تم تحديدها اعتمادا على المقومات والامكانيات الطبيعية والبشرية فى شبه جزيرة سيناء.وقد اعتمدت الدولة لتحقيق ذلك على ادوات السياسات الحكومية من قوانين خاصة بتنمية سيناء الى سياسات مالية تعتمد فى الاساس على السياسة الانفاقية (خاصة الانفاق الاستثمارى)من اجل اعداد البنية الاساسية الخاصة بالمشروع.وقد جاء اعتمادها على السياسة المالية لما لها من قدرة على تحقيق جزء كبير من اهداف المجتمع بسبب تعدد ادواتها (انفاقية /ضريبية/ائتمانية) والتى لها تأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية.

السويس (مشروعات اعالى النيل).انظر" **مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)،مرجع سبق ذكره** ، ص162.

([1]) تشمل التنمية الصناعية كل من الصناعات الكيماوية والمعدنية ومواد البناء والغذائية والصناعات الصغيرة والحرفية .واقامة مناطق صناعية ومناطق حرة (العريش/القنطرة شرق /بئر العبد/رأس سدر/الطور/ شرق البحيرات (وادى التكنولوجيا) /سهل الطينة /الشيخ زويد/شرق بورسعيد) .

وفى ضوء اهداف مشروع التنمية يمكن تعريف السياسة المالية على انها " برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية لاحداث اثار مرغوبة (تتمثل فى زيادة الانتاج الزراعى والتنمية الصناعية وانشاء تجمعات عمرانية جديدة وزيادة فرص التوظف وما لذلك من اثار على الاقتصاد القومى وتعزيز الامن القومى) وتجنب اثار غير مرغوبة (اهدار للموارد المالية وعدم الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة فى سيناء وما يترتب على ذلك من تهديد للامن القومى)على كافة متغيرات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى تحقيقا لاهداف المجتمع "[1].

ومع قرب انتهاء فترة المشروع عام 2017 ، بدأت الدراسات فى قياس معدلات الانجاز التى تحققت على مستوى كافة القطاعات . والتى توصلت الى وجود تدنى فى هذه المعدلات بصورة كبيرة .حيث بلغ معدل الانجاز فى المشروعات الزراعية 30% ، ونحو 34% فى الصناعة والبترول والتعدين اما معدل الانجاز فى مشروعات المياه فقد بلغ 14% . كما بلغ فى قطاعى التنمية العمرانية والصرف الصحى 5% و 3% على التوالى . فى حين كان فى قطاع السياحة 17% و فى قطاع النقل والمواصلات 43% [2].
الامر الذى يدعو الى ضرورة إعادة تقييم السياسة الحكومية الخاصة بتنمية سيناء ،لتحديد مدى كفاءتها فى استغلال ما لديها من الامكانيات والموارد الاقتصادية .بالاضافة الى قياس مدى فاعليتها وقدرتها على تحقيق اهداف مشروع التنمية .واذا علمنا ان الفاعلية تعنى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات التى ينتج عنها مجموعة من المخرجات تتفق مع تفضيلات افراد المجتمع . اى انها اداء الاعمال الصحيحة بطريقة صحيحة(ترتبط بالمخرجات والنتائج.) .وان الكفاءة تعنى تحقيق اعلى منفعة من خلال الموارد المتاحة(علاقة بين كمية المدخلات وكمية المخرجات)اى اداء الاعمال بطريقة صحيحة .لكل ذلك يتعين اعادة مراجعة القوانين والتشريعات

([1]) د/حامد دراز ، السياسات المالية ، دار فاروس العلمية .الاسكندرية (2012) ،ص63

([2]) المشروع القومى لتنمية سيناء (1994-2017)

http:// atef . helals.net

mental_responsses/water_resources/sinsinatdev.P2.

الخاصة بتنمية سيناء وايضا السياسات المالية التى تم وضعها خاصة فيما يتعلق بالسياسة الانفاقية والضريبية . وفى ضوء الاهداف المراد تحقيقها .
من ناحية اخرى ، وباستقراء السياسات الحكومية التى تبنتها الدولة لتنمية سيناء منذ عام 1981 ، يتضح لنا ان هذه السياسات قد تم توجيهها الى مناطق معينة تقع معظمها فى منطقة جنوب سيناء .وظهر ذلك فى شكل مشروعات سياحية بمحاذاة خليجى السويس والعقبة .خاصة فى شرم الشيخ وذهب ونويبع . والقليل من المشروعات على الشريط الساحلى الشمالى فى المجال الزراعى الامر الذى دعانا الى التركيز فى هذا البحث على تقييم فاعلية السياسة الحكومية تجاه تحقيق اهداف التنمية فى شمال سيناء . خاصة ان تعميرها له اهمية استرتيجية من ناحية الامن القومى .
.كما انها كانت الاكثر تضررا من سوء ادارة الدولة لملف المشروع القومى لتنمية سيناء . بسبب عدم وجود تنسيق بين الوزرات لمواجهة المشاكل التى ظهرت عند التنفيذ الفعلى للمشروعات المستهدفة . لذلك وفى ضوء الامكانيات والمقومات الطبيعية الغير مستغلة فى شمال سيناء. سوف يتم تحديد ماهية السياسة الحكومية التى يتعين تطبيقها لتعظيم المكاسب من استغلال تلك الامكانيات لدعم الهيكل الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى والامنى لها.

من هنا سوف يقسم البحث الى ثلاث مباحث للاجابة على التساؤلات التالية :
الاول : ما هى اهمية تنمية شمال سيناء ؟ والثانى : الى اى مدى استطاعت السياسة الحكومية الخاصة بتنمية شمال سيناء من تحقيق اهدافها ؟ والثالث : ما هى السياسة الحكومية القادرة على تعظيم المكاسب من استغلال الامكانيات والموارد الاقتصادية فى شمال سيناء ؟

المبحث الاول

اهمية تنمية شمال سيناء

باستقراء العديد من الكتابات والدراسات التى تناولت تنمية شبة جزيرة سيناء بصفة عامة ، ومنطقة شمال سيناء بصفة خاصة ،سوف يتضح لنا ان هناك مبرران رئيسيان يمثلان الاساس الذى انطلقت منه الدولة نحو وضع برنامج لتنمية هذه المنطقة .المبرر الاول سياسي والثانى اقتصادى .

1-المبررات السياسية : ترجع تلك المبررات الى ان اطماع اسرائيل فى شبه جزيرة سيناء (خاصة الجزء الشمالى منها الذى يمتد مع الحدود الاسرائيلية لمسافة 265كم) لم ولن تنتهى .خاصة انها-كما تدعى اسرائيل -تدخل فى المنظور التوراتى الذى تسعى الى تحقيقه [1].

فالبداية كانت فى عام 1902 عندما قام مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هرتزل بالسعى لاقامة وطن قومى لليهود فى سيناء . باعتبارها افضل البدائل التى كانت مطروحة انذاك . لدرجة انه اطلق عليها اسم فلسطين المصرية . وكانت مفضلة عن اماكن اخرى لاسباب عديدة منها الدينية وايضا لانها ملاصقة لفلسطين و يسهل العبور اليها[2] . ولان مصر كانت مستعمرة فى

([1]) .حيث ترى العقيدة اليهودية ان بناء دولتها الكبري يبدأ من نهر النيل بمصر الى نهر الفرات بالعراق تحت شعار ارضك باسرائيل من النيل الى الفرات . خاصة مع ورود بعض النصوص فى التوراة التى تدفعهم الى التعدى على الارض العربية .من تلك النصوص.."قطع الرب إبرام ميثاقا قائلا:لنسلك أعطى هذه الارض من نهر مصر الى الفرات " التكوين 15/18 (انظر "الاطماع الاسرائلية فى المياة العربية وانعكاساتها على الامن القومى العربى" .

(http:// www.alukah.net/ publication _competitions/0140041/

([2]) ابراهيم امين غالى ، سيناء المصرية عبر التاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، (2010)،ص287

ذلك الوقت من قبل بريطانيا ، قام هارتزل بعرض هذا المشروع _ الذى عُرف باسم "مشروع العريش"-على المعتمد البريطانى فى مصر ، اللورد كرومر وكان يتضمن منح اليهود حق امتياز لمدة 99 عاما للاراضى الواقعة فى شبة جزيرة سيناء ، التى تحيط بمنطقة العريش . والبالغ مساحتها حوالى 63 ميلا مربعا . وتم بالفعل ارسال لجنة فنية لدراسة المنطقة وتحديد مدى صلاحياتها لانشاء مستعمرات سكانية تضم اليهود المهاجرين اليها والمضطهدون فى اوربا وروسيا وغيرها. ثم قامت اللجنة الفنية بتقديم تقرير الى اللورد كرومر والحكومة المصرية تضمن استعراض لامكانيات هذه المنطقة ، واهم المشاكل التى تواجه تنفيذ هذا المشروع والتى من اهمها ندرة المياة . لذلك تم اقتراح فكرة الاستفادة من مياة النيل . وبالفعل قامت اللجنة بدراسة كيفية تطبيق هذه الفكرة على ارض الواقع .وبناءاً على مشاهدات هذه اللجنة ،تم اقتراح تحويل مياه النيل الى سيناء من ترعة الاسماعيلية عن طريق انابيب تمر اسفل قناة السويس لتصل الى الاجزاء الشمالية الغربية من المنطقة المختارة للاستيطان. وتم تقدير معدل المياه المطلوبة من النيل بحوالى 4 مليون متر مكعب يوميا[1]. وقد حاولت اللجنة اقناع اللورد كرومر والحكومة المصرية بهذه الفكرة عن طريق الايحاء بان ما سيتم تحويله من مياه هو عبارة عن مياه الشتاء الزائدة التى تعود مرة اخرى الى البحر ولا يستفاد منها إلا ان اللورد كرومر والحكومة المصرية تحفظا على هذا المشروع وكان لكل منهما وجهه نظره [2].

([1]) المياة العربية وحروب اسرائيل المستقبلية ..

htt://www.djazairnews .info/index.php?view =article&tmpl=component&id =53894

([2]) كلف اللورد كرومر اثنين من الخبراء بوزارة الاشغال العمومية لدراسة هذا المشروع وكتابة تقرير عنه . وقد قدم هذان الخبيران تقريرا مدعما بالارقام ،اشارا فيه الى ان تقديرات المشروع الصهيونى حوالى 160 الف متر مكعب من مياة النيل فى اليوم . اى حوالى 4 مليار و240 الف متر مكعب من المياه فى السنة . وهى كميات لا تستطيع ترعة الاسماعلية توفيرها . كما ان انشاء الخزنات سوف يؤدى الى زيادة فى ملوحة التربة . واذا تم انشاء انفاق تحت قناة السويس ، فان ذلك قد يؤدى الى مشاكل تتعلق بالملاحة فى القناة . اوصى الخبيران بعدم قبول المشروع الصهيونى اما الحكومة المصرية فقد اقنعت اللورد كرومر بان رفضها للمشروع يرجع لسببين : الاول هو انها رأت انه مشروع خيالى وسوف يحتاج الى انفاق مبالغ طائلة بلا عائد

وهكذا نجد ان الاطماع الصهيونية فى شبة جزيرة سيناء ظهرت منذ بداية الحركة الصهيونية . وكانت ترى فيها وسيلة لاحكام القبضة على فلسطين . وما يبرهن على تمسك العقلية الصهيونية بمنطقة سيناء ، مقولة موشى ديان الشهيرة "ان شرم الشيخ بلا سلام افضل من سلام بلا شرم الشيخ ". كما ان بن جوريون كان يرى ان اسرائيل اقدر على تعمير سيناء من مصر . وظلت هذه الاطماع مستمرة حتى قامت باحتلالها عام 1967 .

ومع توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل فى اواخر السبعينات تجددت معها الاطماع الاسرائيلية فى مياة النيل . وظهر ذلك فى شكل مشروع قدمه الصهيونى اليشع كالى فى مقال بعنوان "مياه السلام ". وتم فيه عرض مشروعات متكاملة للتعاون فى نقل مياه النيل واستغلالها فى سيناء وغزة وصحراء النقب . كما قام بادراج خريطة توضح ترعة السلام وهى تتفرع من نقطة من فرع دمياط[1].ورغم رفض فكرة توصيل المياة الى القدس ،الا انها عادت الى الظهور عدة مرات .اهمها عام 1986 عند انعقاد مؤتمر "ارماند هامر" للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط فى جامعة تل ابيب ، وايضا فى عام 1989 عند انعقاد ندوة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الاوسط فى

. والثانى انه من المتوقع ان تحدث مشاكل سياسية بسبب السماح بتجمع جنسيات متعددة فى منطقة واحدة ، وهو ما يشكل بؤرة من عدم الاستقرار فى المنطقة(**انظر اسماعيل سراج الدين. مرجع سبق ذكره ، ص94**).

([1]) شرع الرئيس الراحل انور السادات فى تقديم هدية للمسلمين بعد اتفاقية السلام ، تمثلت فى توصيل مياه النيل الى القدس . واطلق على هذا المشروع اسم مشروع زمزم الجديد. وقد نشر هذا الاقتراح فى احدى المجلات المصرية . والتى اشارت الى ان الرئيس الراحل قد اعطى بالفعل اشارة البدء فى حفر ترعة السلام بين فارسكور (على فرع دمياط) وبين التيه (تقع على قناة السويس شمال الاسماعلية) . على ان تمر الترعة اسفل قناة السويس من خلال 3 انفاق لتروى نصف مليون فدان بصفة مبدئية. كما طلب عمل دراسة جدوى دولية تتعلق بتوصيل المياه الى القدس . إلا ان اعتراض الراى العام المصرى على توصيل المياه الى داخل اسرائيل ، جعله يتراجع عن الفكرة شكليا وليس فعليا . خاصة مع عدم صدور تصريح رسمى بالغاؤها . وان كان البعض يرى ان فكرة توصيل المياه الى القدس ما هى إلا مناورة سياسية قام بها انور السادات فى ذلك الوقت للوصول الى اهدافه. وفى عام 1986 (عهد الرئيس الاسبق حسنى مبارك) بدء التنفيذ الفعلى لترعة السلام .وتم الانتهاء من النفق الثالث للترعة اسفل القناة عام 1996 . .وقد تم طرح تساؤل فنى يتعلق بالانفاق التى تنقل مياه النيل . هذا التساؤل تمثل فى اذا كان الهدف من النفق الاول هو حصول سيناء على احتياجاتها من المياه (حيث ان المشروع المعلن يهدف الى وصول المياه الى وادى العريش على بُعد 40 كم من حدود مصر الدولية مع قطاع غزة فقط) اللازمة للتنمية الزراعية . واذا كان الغرض من النفق الثانى – وفقا للخبرات الهندسية – هو احتياطى للنفق الاول للطوارىء واعمال الصيانة ، فما هو الغرض من النفق الثالث ؟؟ لم يُجيب احد على هذا التساؤل حتى الان ؟ (**انظر فاروق جويدة ،مرجع سبق ذكره ، ص14**)

سان لوزان .حيث طرحت اسرائيل رغبتها فى ان تبيعها مصر 1% من ايراد النيل ، وقد رفضت مصر فكرة بيع المياة بسبب العديد من المشاكل التى قد تثيرها مع دول حوض النيل[1] .

ولم تقتصر هذه الاطماع على المياه فقط بل امتد الى ارض سيناء .وذلك من منطلق فكرة ان سيناء تعد بمثابة ارض بلا سكان ، وبالتالى يمكن ان تكون حلا للمشكلة التى ظهرت منذ بداية الصراع العربى الاسرائيلى . والتى تتلخص فى "وجود ارض بلا شعب ..وهى فلسطين ....وشعب بلا ارض .. وهم اليهود " . وهنا تعد سيناء مجالا جغرافيا لتطبيق المشروع الخاص بترحيل العرب المقيمين فى اسرائيل ،بحيث تصبح اسرائيل وطنا يهوديا خالصا [2].

()[1] لمزيد من التفاصيل انظر د.محمد عمر ،**امكانيات السياسة المالية فى تحقيق الامن المائى المصرى فى ظل تنامى التنافس الاقليمى والعالمى على مياه النيل** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية -مجلد 4- عدد1-يناير 2012 -ص417

()[2] اذا لم تستطع اسرائيل العودة الى احتلال سيناء مرة اخرى ،فهى ترى ان سيناء تعد احد البدائل القادرة على حل مشكلة الصراع الفلسطينى الاسرائيلى .وهو ما ظهر فى احد التقارير التى قام بها مركز بيجن – السادات للدراسات الاستراتيجية وتم نشره عام 2010. وتم فيه رسم مستقبل لسيناء كما تراه اسرائيل من خلال مشروع يعكس نوايا خطيرة تجاه سيناء. ويتلخص هذا التقرير فى الاتى:تتنازل مصر عن 720كم2 من اراضى سيناء للدولة الفلسطينية المقترحة ، وهذه المساحة عبارة عن مستطيل احد اضلاعه تمتد على مساحة 24كم2 على البحر المتوسط من مدينة رفح غربا وحتى حدود مدينة العريش . اما الضلع الثانى فيقع بطول 30كم2من غرب كرم ابو سالم ويمتد جنوبا بموازة حدود مصر مع اسرائيل .والمساحة التى ستتنازل عنها مصر سوف تضاعف مساحة غزة ، بحيث تصبح ثلاث اضعاف مساحتها فى الوقت الحالى .وبالتالى تستطيع ان تواجه الزيادة فى السكان لكل من اسرائيل وفلسطين ،والتى من المتوقع ان تبلغ 20 مليون نسمة ولن تستطيع اراضى فلسطين ان تستوعب الشعبين معا فى السنوات المقبلة .وفى المقابل تحصل مصر على مساحة اقل قليلا من 720كم2 من اسرائيل فى صحراء النقب وبالتحديد فى منطقة وادى الفيران.

ويرى التقرير ان كل من اسرائيل وفلسطين ومصر سوف يحققوا مكاسب كبيرة من هذا الاقتراح . بالنسبة لفلسطين سوف يتحقق لها اقتصاد مستقر وتنمية .لانها سوف تحصل على 24كم2 على ساحل البحر المتوسط ومياة اقليمية تصل الى حوالى 9 اميال داخل البحر وما يتضمنه ذلك من حقول للغاز وميناء ومطار دوليين على بعد 25كم2 من الحدود مع اسرائيل . كما ستستوعب المدينة الفلسطينية الجديدة على ارض سيناء الزيادة المحتملة لسكان قطاع غزة خلال السنوات القادمة والتى تبلغ حوالى 2 مليون شخص . اما مكاسب مصر فسوف تتمثل فى قيام الدول الغربية بإمدادها بالمساعدات بكافة اشكالها ...الفنية والمالية لاقامة محطات نووية للكهرباء وتحلية البحر –خاصة مع احتمالات نقص حصة مصر من مياة النيل فى الفترة المقبلة ، وكأن تلك الدول على علم بالمشاكل التى ستعانى منها مصر بسبب المشروعات التى ستنفذ على منابع النيل من قبل بعض الدول الافريقية - .اما مكاسب اسرائيل فتتمثل فى حصولها على 12% من مساحة الضفة الغربية التى بها العديد من المستوطنات التى يسكنها مئات الالاف من الاسرائيليين . كما يتواجد بها الامكان المقدسة للشعب اليهودى .بالاضافة الى ان هذا التقسيم الجديد سوف يجعل هناك تعاون اقتصادى بين اسرائيل وغزة من ناحية وباقى الدول العربية من ناحية اخرى من خلال خلق منفذ على البحر المتوسط لدول الخليج عن طريق ميناء غزة وشبكة من المواصلات تربط بين غزة والاردن والسعودية ومصر والعراق ودول البحر المتوسط .مع ملاحظة ان كل خطوط المواصلات سوف تعبر من خلال انفاق داخل اسرائيل مقابل الحصول

وقد كان الرئيس الراحل انور السادات على علم بهذه الاطماع تجاه سيناء، لذلك طلب –بعد اتفاقية السلام- من الحكومة اعداد الدراسات اللازمة لاعمار سيناء بصفة عامة وشمال سيناء بصفة خاصة (حيث تقع بها منطقة يطلق عليه عسكريا مسرح الدبابات فى وسط سيناء ولها اهمية استراتيجية لامن سيناء من الناحية العسكرية) .حيث كان يسعى الى استصلاح وزراعة 400 الف فدان وانشاء 400 قرية تقع معظمها فى هذه المنطقة[1].

يتضح من كل ما سبق ذكره ، ان اسرائيل لا تخفى رغبتها فى اعادة احتلال سيناء . ليس بوصفها جزء من ارض الاجداد كما يُحكى فى الاساطير التوراتية فقط .ولكن لانها تعلم ايضا ان سيناء تحتوى على كنوز وثروات لاتخطر ببال احد ، علاوة على ما بها من معالم دينية وتاريخية وطبيعة خلابة . وقد كان لها تجربة سابقة فى استغلال هذه الكنوز والثروات اثناء فترات احتلالها لسيناء . حيث اشارت بعض الكتابات الى ان اسرائيل كان لديها القدرة على استغلال كل امكانيات وموارد سيناء فى الفترة من 1967 و حتى 1973 بطرق جيدة . حيث قامت بإنشاء العديد من المشروعات الناجحة التى تنوعت ما بين مشروعات زراعية ومشروعات سياحية . إضافة الى قيامها باستغلال ابار البترول المتاحة فى سيناء لخدمة عجلة الحرب والصناعة والاقتصاد الاسرائيلى . كما قامت بالتنقيب عن الموارد التعدينية والصخور الثمينة والرخام ومناجم الذهب ، واستغلال الرمال البيضاء الصالحة للاستخدام الصناعى والتجارى خاصة فى الصناعات الزجاجية .

كما قامت اسرائيل خلال فترة احتلالها لسيناء باجراء التجارب والبحوث الغير أمنة فى المجال الزراعى فى الاراضى الصحراوية. وتوصلت من خلالها الى افضل الاساليب التكنولوجية التى تستخدم فى الزراعة . وكانت منتجات سيناء الزراعية تُصدر يوميا الى اسواق اوروبا خاصة الفواكهه والزهور . بالاضافة

على رسوم عبور .اضافة الى تحكمها فى حركة التجارة بين دول الخليج واوروبا ودول البحر المتوسط . والغرض من هذه الخطة التى نشرها مركز بيجن –السادات للدراسات الاستراتيجية هو تحميل مصر وكل الاطراف المعنية (بما فيها الاردن) نصيبها من تكاليف السلام بين الاسرائليين و الفلسطنيين(**فاروق جويدة ،مرجع سبق ذكره**، ص30-32)

(1) كان يرى انه من الافضل ان يتم تمليك معظم الاراضى والمساكن للجنود المسرحين من القوات المسلحة . كما طلب من القائمين على تخطيط وتصميم المناطق التى سيتم إعمارها ، ان يتم اقامة المنازل بتصميمات خاصة ، بحيث يكون بها مخبأ تحت الارض مزود بمخزن للسلاح ومخبأ للسيدات والاطفال (يوجد نماذج لهذه القرى فى رمانة وبالوظة على الطريق الدولى للعريش). بالاضافة الى العمل على توفير خدمات البنية الاساسية من مياه وطرق وكهرباء (مثل محطة القنطرة غرب ومحطة مياه احمد حمدى والطريق الاوسط من نفق احمد حمدى)((**المرجع السابق ، ص 15**).

الى قيامها ببناء مجموعة ضخمة من المستوطنات ، كان من اشهرها مستوطنة ياميت [1].
وبالتالى يمكن القول بأن اسرائيل –واثناء احتلالها لسيناء -كان لديها القدرة على تحويل سيناء الى شيء اخر اكثر انتاجا وتصديرا وبها صناعة وزراعة وسياحة . وهو ما قد يبرر استمرا ر رغبتها فى العودة الى سيناء مرة اخرى.
من هنا يمكن القول ان مواجهة هذه الاطماع وخطط الاستيطان فى السيناريوهات الاسرائيلية لن تتوقف إلا عند تنفيذ مشروعات شاملة فى سيناء يكون من نتائجها توطين البشر بها وجعلها جزءاً فعالا ومرتبطا(ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا) بالوادى و الدلتا .وبالتالى سوف تصبح سيناء بمثابة حاجز حقيقى امام الاطماع الاسرائيلية ،خاصة وان كل الغزوات العسكرية التى قدمت الى مصر جاءت عبر شبه جزيرة سيناء .

2-المبررات الاقتصادية :تعد الطبيعة الجغرافية وما تمتلكه شمال سيناء من موارد اقتصادية لم تستغل بعد بمثابة مقومات داعمة للاستثمار .ومن الاسباب التى جعلت الدولة تقوم بتوجيه كافة اجهزتها للتخطيط لوضع استراتيجية كاملة لتنمية هذه المنطقة . خاصة مع امكانية ان تساهم –الى حد كبير –هذه التنمية فى تحسين اوضاع الاقتصاد القومى ككل .
فإلى جانب الموقع الجغرافى المتميز لشمال سيناء ، من حيث وقوعها بين قارات اسيا وافريقيا واوروبا ، والذى جعل بعض الاقتصاديون يعتبرونها الموقع المثالى والبديل لجنوب شرق اسيا [2]. هناك ايضا البيئة الجغرافية لشمال سيناء والتى تنقسم الى نوعين [3] :الاولى بيئة ساحلية . والتى تضم السهول الشمالية المطلة على البحر المتوسط . وهى مغطاة بالكثبان الرملية (التى لديها القدرة على الاحتفاظ بمياه الامطار). والثانية البيئة الصحراوية التى تسود وسط سيناء. والتى تقع اغلبها فى منطقة الهضاب وبها العديد من الجبال العالية مثل جبل المغارة وجبل الحلال.ويتخلل هذه المرتفعات مجموعة من الوديان مثل وادى العريش ، الذى يعد الوادى الاكبر فى شمال سيناء . حيث يمر من جنوب المحافظة الى شمالها ، وتتجمع الامطار فى روافده ثم تصب

([1]) "مصر تطالب اسرائيل ب 500 مليار دولار كتعويض عن احتلال سيناء" http://www.anp-dz.com/t10317_topic

([2]) يشكل محور قناة السويس من جهة الغرب اعظم ممر مائى دولى لنقل التجارة من الشمال الى الجنوب . ومن جهة الشرق يوجد ميناء العريش البحرى التجارى .بالاضافة الى توافر خطوط النقل البري . كل ذلك يشكل البوابة الطبيعية المتميزة لاسواق الدول العربية بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة .

([3]) **مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)**،مرجع سبق ذكره ،ص13

فى مجراها متجها الى مصبه بمدينة العريش على ساحل البحر المتوسط .هناك ايضا المناخ حيث تتميز شمال سيناء بمناخ فريد من نوعه[7] . فهو يبدأ فى الشمال بمناخ البحر المتوسط ثم يتدرج الى ان نصل الى مناخ المناطق شبه الصحراوية والصحراوية. وبناءا على هذا المناخ ، نجد ان كميات الامطار(كمصدر هام للمياه) تسقط بكميات كبيرة على السواحل . وكثيرا ما تتعرض المحافظة لسيول شديدة .واذا ما أحسن استخدام مياه الامطار فإن ذلك سيؤدى الى انتشار الزراعات فى مناطق متعددة. لذلك تعد شمال سيناء من اغنى الصحارى بموارد المياه . كما تسمح الطبيعة الجغرافية لشمال سيناء بوجود الوديان والعيون الطبيعية والروافد التى تتكون من مياه الامطار ، الامر الذى يجعلها مناطق جاذبة للسكان وتسمح بوجود النشاط الزراعى وما يرتبط به من ثروة حيوانية.كما توجد مناطق للهضاب المستوية (هضبة التيه) والتى يتوافر فيها العديد من المعادن [8].

اما بالنسبة للموارد الاقتصادية فتشير الدراسات الى ان شمال سيناء يذخر بالعديد من الموارد الاقتصادية التى تعد من المتطلبات الاساسية لقيام الصناعات والمشروعات بكافة انواعها واحجامها ، والتى توفر مزيدا من فرص التوظف. وباستقراء الاحصاءات والبيانات المتاحة عن هذه الموارد يتضح ما يلى :

1- الاراضى الزراعية وما يرتبط بها من موارد للمياه وثروة سمكية :

تبلغ مساحة شمال سيناء حوالى 6.56 مليون فدان ، منها 2.638 مليون فدان ارضى صالحة للزراعة ،وهى تمثل 40% من اجمالى مساحة شمال سيناء .ويبين الجدول رقم (1) تصنيف الاراضى فى شمال سيناء .

([7]) اثبتت احدى الدراسات التى قام بها قطاع الاعلام بالاكاديمية الامريكية عام 2005 ، ان هواء سيناء بصفة عامة وشمالها بصفة خاصة يعد انقى هواء فى العالم،انظر "التوجة الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء ، 2009 .

http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

([8]) مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار فى محافظة شمال سيناء ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،القاهرة ،(مارس 2010)،ص74

جدول (1)
تصنيف الاراضي في شمال سيناء عام 2012

البيان	فدان
اجمالي مساحة المحافظة	6.560.233
ارض بور غير صالحة للزراعة	3.612.360
ارض بور صالحة للزراعة	2.638.284
ارض بور موسمي	218092
اجمالي المساحة المزروعة	91496
المساحة المحصولية	92680

المصدر : مركز معلومات شمال سيناء،بيانات احصائية مختصرة http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLi،

حيث يتضح لنا ان نسبة اجمالي الاراضي المزروعة زراعة دائمة والموسمية لاجمالي الاراضي البور الصالحة للزراعة تبلغ 11% . اما نسبة الاراضي المزروعة زراعة دائمة الى اجمالي الاراضي البور الصالحة للزراعة فهي تبلغ ما يقرب من 6.9 % . وتعتبر الفواكهة من الحاصلات الزراعية المستديمة . حيث تتميز المحافظة بتربة ومناخ جيد يعطيها ميزة نسبية في زراعة اصناف من الفاكهة ذات الجودة العالية (منها الخوخ/التين/الموالح والزيتون) .بالاضافة الى انتاج النباتات العطرية والطبية .

اما فيما يتعلق **بموارد المياه** ،فهي متنوعة فالمياه السطحية متوفرة في المناطق الساحلية . والتي تشتمل على كل من مياة الامطار والتي تصل في شدتها احيانا الى حد السيول .ويعد وادي العريش من اكبر الاودية التي تتجمع بها هذه الامطار . وايضا المياه المنقولة التي تم نقلها بواسطة ترعة السلام عبر سحارة رئيسية تقع اسفل قناة السويس . وهي تعتمد في مياهها على خلط مياه النيل بمياه الصرف الزراعي .ومرور هذه الترعة بوسط سيناء يتيح فرص وصول المياه في اتجاه الشمال بدون الحاجة الى محطات رفع .

كما يعد من موارد المياه في شمال سيناء ، المياه الجوفية وهي من اهم مصادر المياه بالمحافظة . (وان كانت في الاصل هي عبارة عن مياه الامطار) . حيث توجد في السراديب والهوايات والخنادق والعيون الطبيعية والابار[9]. يضاف

()[9] السراديب هي مياة ذات عمق قليل يمكن استغلالها من خلال تركيب هوايات لرفع المياه وتستخدم في اغراض الزراعة والاغراض المنزلية.اما الهوايات في عبارة عن خزان من الحجارة المبطنة بالاسمنت . ويتم اختيار الموقع الخاص به في منخفض وسط مرتفع حيث تتجمع به الامطار.

الى كل ماسبق مياه النيل والتى تصل الى العريش عن طريق خطوط انابيب ذات طاقات استيعابية مختلفة [15].

اما بالنسبة **للثروة السمكية** ،فهناك الانتاج السمكى من البحر المتوسط ويوجد فى المحافظة اهم بحيرات مصر الشمالية وانقاها وهى بحيرة البردويل والتى تبلغ مساحتها 165 الف فدان . الامر الذى يجعلها تأتى فى المرتبة الثانية من حيث المساحة بعد بحيرة السد العالى كما تعد من مصادر الثروة السمكية الرئيسية فى سيناء وفى مصر عموما.وتنتج هذه البحيرة افخر انواع الاسماك والتى تحظى باقبال شديد من قبل الدول الاوربية[16] .

2- الثروة المعدنية: " بياوو"...اى ارض المناجم .هو اسم سيناء فى بعض المصادر التاريخية . وهو يدل على غنى سيناء بالموارد المعدنية والتحجيرية منذ القدم .كما تدل هذه التسمية على ان الانسان المصرى القديم كان يعرف اهمية سيناء فى مجالى التعدين والتحجير وكلاهما يعد بمثابة نواة لقيام الصناعات الاستخراجية واستغلال المحاجر .وهو ما تؤكده البيانات الواردة فى الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)
اهم مصادر الثروة التعدينية فى شمال سيناء

المورد التعدينى	حجم الاحتياطى	التعليق	الاستخدامات
الرخام واحجار الزينة	9.5 مليون $م^3$	تماثل اجود انواع الرخام الايطالى	اعمال الديكور والارضيات والتحف والبلاط
الرمال البيضاء	27 مليون $م^3$	يمتاز انتاجها من الكريستال والسيراميك وغيرها بدرجة عالية جدا من النقاء تصل فى	صناعة الزجاج والبللور والسيراميك والكريستال والخلايا الضوئية والعدسات.

[15] – مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار فى محافظة شمال سيناء ،مرجع سبق ذكره ،ص75

[16] -المرجع السابق ،ص107

		بعض الاحيان الى 99.5 %.	
الفحم	52 مليون احتياط جيولوجى، 27 مليون طن احتياطى مؤكد		صناعة فحم الكوك اللازمة لصناعة الحديد والصلب وتوليد الكهرباء
الحجر الجيرى	800 مليون طن	تمتاز هذه الخامات بالجودة العالية الامر الذى يجعل الاسمنت الذى يتم انتاجه بواسطة هذه المدخلات يعد من اجود انواع الاسمنت التى تتميز بمواصفات خاصة من حيث المعايير والقياسات التى تجرى على خاماته	صناعة الاسمنت -الاسمدة- البويات والصناعات الكيمائية
الطفلة	18 مليون طن		صناعة الاسمنت وتكرير الزيوت والخزف والصيني وصناعة الطوب الطفلى
الجبس	2 مليون طن		الاغراض الزراعية /صناعة

			الاسمنت – اعمال البناء والتشييد
الرمال السوداء	4.1 طن معادن اقتصادية	يوجد بطول الساحل الشمالى للعريش بمساحة 18 كم^2 ورمانة بمساحة 18 كم^2.	صناعة هياكل الطائرات والصناعات النووية /الادوات الكهربائية
الكبريت	10 مليون طن		الصناعات الكيمائية

المصدر : مركز معلومات شمال سيناء،بيانات احصائية مختصرة،مرجع سبق ذكره

كما يتوافر ايضا المواد المستخدمة فى البناء والرصف (الزلط /الرمال/تربة زلطية). ونظرا لان محافظة شمال سيناء تطل على البحر المتوسط لمسافة تبلغ 220كم ، فان ملح الطعام الذى يستخرج من الملاحات يعد من اجود الانواع ، خاصة وان المحافظة تتميز بنقاء بيئى ليس له مثيل فى العالم . وقد قدرت الاحصاءات حجم الطاقة الانتاجية لملاحات المحافظة البالغ عددها 10ملاحات بحوالى 1.3 مليون طن سنويا من انقى انواع الملح .يصدر منه ما يقرب من 800 الف طن .

3-المقومات السياحية:تعد محافظة شمال سيناء من المحافظات الغنية بالاماكن السياحية وهو مايؤهلها لكى تدخل ضمن الخريطة السياحية فى مصر .فهناك السياحة الشاطئية والتى يدعمها الموقع المميز لمحافظة شمال سيناء. وقد اشارت احدى الدراسات الى ان الموسم السياحى فى العريش يمتد الى سته شهور ونصف الشهر ويصل الى سبع شهور فى مدينة رفح[1] . لذلك يعد

---

[1]() " مقومات وفرص الاستثمار بشمال سيناء"،

الموسم السياحى فى شمال سيناء من اطول مواسم السياحة فى مصر. هناك ايضا السياحة العلاجية والتى تتوافر فى منطقة الشمال بصفة خاصة،بسبب اعتدال المناخ ونظافة البيئة وتوافر الاعشاب الطبية . كما يوجد مقومات السياحة التاريخية ، لما بها من طرق تاريخية مثل طريق العائلة المقدسة وطريق الفتح الاسلامى وطريق حورس الفرعونى ومدينة الفرما .يضاف الى انواع السياحة السابقة ، انواعا اخرى مثل السياحة الدينية والبيئية وسياحة الصحراء وسياحة الواحات والرياضة المائية واليخوت وسياحة المحميات الطبيعية وسياحة الترانزيت.

يتضح من خلال ما سبق ان هناك اهمية سياسية لتنمية شمال سيناء بالاضافة الى ما تتمتع به من مقومات التنمية،والتى اذا تم استغلالها بكفاءة ، يمكن ان تكون نواة لتنمية زراعية وصناعية وسياحية تساهم بفاعلية فى تحسن اوضاع الاقتصاد القومى .وهذا ما يدعونا الى البحث عن الاطار العام للاستراتيجية التى وضعتها الدولة لاستغلال تلك المقومات لتدعيم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والامنية فى شمال سيناء ،وما هى ادوات السياسة الحكومية التى تم استخدامها لاستغلال هذه الامكانيات ،والى اى مدى استطاعت تحقيق اهداف التنمية . وهو ما سيتناوله المبحث الثانى.

المبحث الثانى
تقييم إنجازات السياسات الحكومية لتنمية شمال سيناء

فى ضوء المبررات السابق ذكرها لتنمية شمال سيناء،قامت الدولة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ خطة التنمية والتى تمثلت فى سن قانون رئيسى لتنظيم الاستثمار الى جانب مجموعة القوانين والتشريعات الاخرى التى يخضع لها النشاط الاستثمارى فى مصر عموما.كما قامت باستخدام ادوات السياسة المالية ،خاصة الانفاقية لتمويل انشاء مشروعات البنية الاساسية والمشروعات العملاقة التى قد يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

---

http://www.northssinai .gov.eg

/invest/opportunity/display.aspx?ID-14

ولان خطة التنمية لشمال سيناء كان مُقدر لها ان تنتهى عام 2017 ، فان هناك حاجة لتقييم السياسات الحكومية التى تبنتها الدولة ،من منطلق التعرف على مدى توافقها وقدرتها على تنفيذ المشروعات المستهدفة ضمن خطة التنمية .ونسعى من خلال عملية التقييم الى الوصول لجوانب القصور والوقوف على ما اكتنفها من معوقات وما يكون صادفها من صعوبات ،تمهيدا لإقتراح ما يمكن تقديمه من توصيات لمعالجة تلك المعوقات و تحسين معدلات الانجاز للمشروعات المستهدفة وتحقيق الكفاءة فى استغلال الموارد والامكانيات فى شمال سيناء.

لذلك سوف يتناول هذا المبحث تقييم للسياسة الحكومية التى وضعتها الدولة لتنمية شمال سيناء من خلال النقاط التالية :

1- تقييم السياسة المالية –خاصة الانفاقية - التى تبنتها الدولة لتنمية شمال سيناء ضمن المشروع القومى لتنمية سيناء

2- تقييم التشريعات الخاصة بالتنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء.

اولا: تقييم السياسة المالية –خاصة الانفاقية - لتنمية شمال سيناء:

من المعروف ان هناك العديد من ادوات السياسة المالية التى استخدمتها الدولة لتحقيق هدف تنمية شمال سيناء ، إلا ان الدارس لهذه السياسة يستطيع ان يصل الى نتيجة هامة وهى اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية ،خاصة الانفاق العام الرأسمالى لما له من دور فى توفير مشاريع البنية الاساسية والتى يمكن ان تساهم فى تشجيع الاستثمار الخاص و رفع معدل العائد المتوقع منه.ويعد تحقيق الفاعلية من الانفاق العام على خطط التنمية فى مصر من اكبر التحديات التى يواجهها القائمين على وضع هذه الخطط فى ظل ندرة الموارد المالية اللازمة لذلك ، ويزداد التحدى اذا كان الامر يتعلق بالمشروعات القومية الكبرى . ولتقييم السياسة الانفاقية الموجهة لتنمية شمال سيناء يتطلب الامر مقارنة ما تم التخطيط له من مشروعات فى القطاعات المختلفة مع ما تم انجازه فعليا على ارض الواقع ، اى مقارنة المشروعات المستهدفة بما تم تنفيذه من تلك المشروعات وذلك من اجل الوقوف على الاثار الايجابية للسياسة الانفاقية للمشروع وفى نفس الوقت التعرف على جوانب القصور بها من اجل ايجاد حلول للتغلب عليها .

1- القطاع الزراعى والثروة السمكية:

عندما قامت الدولة بوضع سياسة مالية خاصة بمشروع التنمية الزراعية فى شمال سيناء ،اخذت فى الاعتبار امكانيات التوسع الزراعى الافقى ، والتى تمثلت فى شكل اضافة مساحات جديدة من الاراضى تم تقديرها ب 400 الف فدان. على ان يتم زراعتها اعتماداً على مياه النيل المنقولة عبر شق ترعة

تمر عبر انفاق اسفل قناة السويس اطلق عليها اسم "ترعة السلام".كما تضمنت الخطة إحداث تنمية فى الثروة السمكية من البحر المتوسط و من بحيرة البردويل.

وتتمثل خطة الدولة لتنمية كل عنصر من العناصر المكونة للنشاط الزراعى والثروة السمكية فى الأتى :

أ) اراضى الاستصلاح والاستزراع بالمشروع:

تم تقسيم مساحة اراضى المشروع والتى تقدر ب 400 الف فدان الى خمس مناطق او بلوكات هى:

- المنطقة الاولى : سهل الطينة ، ويبلغ زمامها نحو 50 ألف فدان[20] .
- المنطقة الثانية :جنوب القنطرة شرق، وتبلغ مساحتها نحو 75 ألف فدان[21].
- المنطقة الثالثة : منطقة رابعة وتبلغ مساحتها نحو 70 ألف فدان
- المنطقة الرابعة :منطقة بئر العبد وتبلغ مساحتها 86.5 الف فدان
- المنطقة الخامسة :منطقة السر والقوارير والمناطق البديلة بالمزار والمبدان وتبلغ مساحتها نحو 118.5 ألف فدان.

()[20]. استقطع من هذه المساحة 16 الف فدان لمرافق البنية الاساسية والقرى النموذجية فى المنطقة الى جانب مساحة اخرى للتوسع العمرانى شرق مدينة بورسعيد . اما باقى المساحة والبالغ مساحتها 34 الف فدان فقد تم وضع خطة لكى يتم تخصيص نحو 17.525 الف فدان (بنسبة 51.1% من اجمالى المساحة المستهدف استصلاحها واستزرعها) لكبار المستثمرين ولعدد 15 شركة (متوسط نصيب الشركة يبلغ 1168 فدام) . اما فئة القطاع الاستثمارى المتوسط ، فيبلغ اجمالى المساحة المستهدف تخصيصه له 5802 فدان (بنسبة 17.1% من اجمالى المساحة المستهدف استصلاحها واستزرعها) ولعدد 82 حالة (بمتوسط يبلغ نحو 70.8 فدان /حالة) . اما فئة صغار المنتفعين ، فقد تم وضع خطة لكى يتم تخصيص مساحة تبلغ 10.755 الف فدان (تمثل نحو 31.6 % من اجمالى المساحة المستهدف استصلاحها واستزرعها) لعدد 1331 منتفع (بمتوسط يبلغ 8 فدان /منتفع) .(**انظر المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية ، مرجع سبق ذكره ،ص55**)

()[21] هذه المنطقة وحتى عام 2012 لم يتم استكمال عملية تخصيصها للمستثمرين وان كان هناك تقديرات بان تبلغ المساحات المخصصة للشركات ما بين 1000-2000 فدان (تعادل 75% من المساحات ...) اما الفئات الاخري من القطاع الاستثمارى المتوسط وصغار المنتفعين فتبلغ المساحة المخصصة لهم 25% من اجمالى المساحة .على يخصص للقطاع الاستثمارى المتوسط مساحات تتراوح مابين 100-200 فدان .

ويحد هذه المساحات من الاراضى شمالا البحر المتوسط وبحيرة البردويل . ومن الغرب حدود حرم قناة السويس وشرقا مجرى وادى العريش . ومن الجنوب سلسلة الكثبان الرملية .

ب)**عنصر المياه:**

تبدأ شبكة المياة الموجهه للاراضى المستهدف استصلاحها وزراعتها من مخرج سحارة ترعة السلام اسفل قناة السويس والتى يطلق على امتدادها داخل شمال سيناء اسم " ترعة الشيخ جابر الصباح "[22]. وهى تمتد مباشرة من خلف سحارة ترعة السلام حتى نهايتها بوادى العريش بطول 175 كيلو متر . ويتفرع من الترعة مجموعة من الترع الفرعية والتوزيعية [23]. وقد تم الانتهاء من 90 % من جملة الاعمال المطلوبة حتى عام 2007 .

ج)**التجمعات السكانية:**

تم وضع خطة الاسكان والتوطين، (الذى يعد الهدف الرئيسى من اعتماد تنمية شمال سيناء على القطاع الزراعى) على اساس تركيز السكان فى قرى كبيرة . لذلك تم التخطيط لانشاء قرى للتوطين على مستويين .يمثل المستوى الاول منها قرى فرعية والمستوى الثانى يمثله قرى مركزية . بغرض استيعاب اكبر عدد ممكن من السكان .وقد تم تقدير عدد القرى المخطط اقامتها على اراضى

([22]) هى الترعة الرئيسية المغذية لاراضى مشروع تنمية شمال سيناء بمياه الرى . وتاخذ منها مجموعة من الترع الفرعية .منها عدد8 فروع بمنطقة سهل الطينة وترعة جنوب القنطرة شرق ، وعدد 25 مأخذ لرى زمام منطقتى رابعة وبئر العبد ويوجد عليها 33 محطة رفع رئيسية وعدد 5 قناطر رئيسيى وعدد33 كوبرى ، وكذا 25 محطة رفع بشبكات رى من المواسير برابعة وبئر العبد ، انظر التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها مرجع سبق ذكره ، ص135.

([23]) وتقدر الاحتياجات المائية السنوية اللازمة لاستصلاح واستزراع اجمالى المساحة 620 الف فدان (400 الف فدان شرق قناة السويس ، 220 فدان غرب قناة السويس) على مياه ترعة السلام وايضا ترعة الشيخ جابر الصباح بنحو 4.45 مليار متر مكعب . من المياه المخلوطة من مياه النيل العذبة ومياه الصرف الزراعى بنسبة 1:1 بحيث لا تزيد نسبة الملوحة عن 1000 جزء فى المليون مع اختيار التراكيب المحصولية المناسبة .وقد تم تقدير حجم ومصادر التغذية السنوية اللازمة لرى اجمالى مساحة المشروع بحيث تكون كالاتى :

-مياه عذبة :2.11 مليار متر مكعب من نهر النيل فرع دمياط .

-مياه صرف زراعى :2034 مليار متر مكعب من مصرفى حادوس والسر

مشروع تنمية شمال سيناء بنحو 45 قرية فرعية . توزع ما بين المناطق الخمسة للمشروع [24].

د)الثروة السمكية :

تمثلت الاهداف المراد تحقيقها لتنمية الثروة السمكية فى الوصول بالانتاج السمكى من البحر المتوسط الى 37 الف طن سنويا . . لذلك تم وضع خطة لتطوير ميناء العريش وتوفير كافة المتطلبات اللازمة لذلك من تخصيص مساحات مناسبة للمرفأ لخدمة واستقبال سفن الصيد وتداول وتجهيز وتعبئة الاسماك وصيانة مراكب الصيد .فى حين تمثلت تنمية الثروة السمكية لبحيرة البردويل، فى النهوض بالطاقة الانتاجية لها للوصول الى انتاج 8 الاف طن من الاسماك سنويا .. لذلك قامت الدولة بوضع خطة لتنفيذ عدة مشروعات لتطويرها تمثلت في تطهير وصيانة البواغيز القائمة وتحسين وصلة البحيرة بالبحر المتوسط .وفتح عدد 2 بوغاز جديد لتنشيط حركة المياه. وقد تم تقدير

([24]) بواقع 6 قرى فرعية فى منطقة سهل الطينة و 8 قرى فرعية فى كل من مناطق جنوب القنطرة شرق ومنطقة رابعة ومنطقة بئر العبد. فى حين تم ادراج اقامة 15 قرية فرعية فى منطقة السر والقوارير. اما القرى المركزية والبالغ عددها 10 قرى فهي موزعة ما بين قرية واحدة فى منطقة سهل الطينة ، وقريتين فى كل من مناطق جنوب القنطرة شرق ومنطقة رابعة ومنطقة بئر العبد . وثلاث قرى فى منطقة السر والقوارير . على ان يتم توفير كافة الخدمات اللازمة للمعيشة . من المخطط ان تشمل القرى الفرعية على الاتى :

-مبانى سكنية : وتتضمن وحدات سكنية للمواطنين (اقتصادى ومتوسط) واخرى لصغار المنتجين والملاحظين والعمال .

- مبانى خدمات : وتشمل مخبز نصف آلى وساحة رياضية ومسجد ومبنى لخدمة المجتمع ووحدة صحية ونادى اجتماعى وسوق تجارى ومدرسة تعليم اساسى .

اما القرى المركزية فهى تشتمل على وحدات سكنية للموظفين (اقتصادى ومتوسط) واخرى للملاحظين والعمال ومبانى للخدمات تشتمل على ما هو موجود فى مبانى الخدمات فى القرى الفرعية ، بالاضافة الى مجمع للمصالح الحكومية ونقطة شرطة ومحطة بنزين ومدرسة ثانوى ونقطة اطفاء ومستشفى . كما تم تخصيص مساحات فى كل من القرى الفرعية والمركزية كإمتداد عمرانى من ناحية وايضا لعمل محطات صرف صحى ومياة للشرب ومقابر وتصنيع زراعى . كما تم ايضا التخطيط لعمل شبكة عمومية للكهرباء تتضمن عدد 2 محطة محولات جهد فائق بخطوط ربط بطول 260 كم . وعدد 4 محطات جهد عالى بخطوط ربط بطول 280 كم ، وشبكة خطوط جهد متوسط ومنخفض وبطول 2500 كم وتركيب عدد 500 محول .انظر المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (223) – معهد التخطيط القومى (القاهرة –يوليو 2010)ص21

حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ كافة الخطط اللازمة لتنمية الثروة السمكية بحوالى 225 مليون جنية [37].

انجازات السياسة المالية فى القطاع الزراعى والثروة السمكية :

حتى يمكن التعرف على مدى فاعلية السياسة الانفاقية الخاصة بالقطاع الزراعى ،يجب استعراض ما تحملته ميزانية الدولة لتنفيذ مشروع ترعة السلام منذ اول دراسة تمت لهذا المشروع عام 1989 . وحجم الانجازات التى تحققت فى ضوء البيانات المتاحة.حيث تشير الدراسات الى ان تكلفة مشروع ترعة السلام قُدرت فى ذلك الوقت بنحو 703 مليون جنيه ، وتم وضع برنامج زمنى له مدته 4 سنوات . ثم اجريت دراسة جدوى اقتصادية جديدة لهذا المشروع عام 1996 وتم وضع تقدير لتكلفة المشروع بلغت 4226 مليار جنيه بغرض تغيير مسار ترعة السلام من وسط سيناء الى شمال سيناء ، على ان يتم الانتهاء منه عام 2000 . إلا ان دراسة اخرى تم عملها عام 2002 قدرت تكاليف المشروع بنحو 6.087 مليار جنيه [38].

وقد تضمنت هذه التكلفة بند بالعملة المحلية بلغت نسبتها 83.6% من اجمالى التكلفة. وكان بنك الاستثمار القومى هو المسئول عن تمويل البنية الأساسية للمشروع.بالاضافة الى بنود اخرى بالعملة الاجنبية بلغت نسبتها حوالى 16.4% من اجمالى التكلفة .وكانت مصادر تمويله من خلال القروض الميسرة من الصندوق الكويتى للتنمية والصندوق السعودى للتنمية.وقد بلغت قيمة التعاقدات حوالى 3.849 مليار جنيه تم تنفيذ 87.3% منها وفقا لتقديرات تقرير مجلس الشورى عام 2009 [39].

وباستقراء نسبة ما تم انجازه فى هذا المشروع بالمقارنة مع ما تم وضعه من اهداف وفى ضوء الاحصاءات المتاحة حتى 2010 يتضح ما يلى [40]:

أ)عنصر المياة (ترعة السلام):

([37]) مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)،مرجع سبق ذكره،ص 164

([38]) المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية –مرجع سبق ذكره ،ص 84

([39]) التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها،مرجع سبق ذكره،ص30

([40]) المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية،مرجع سبق ذكره،ص68

فى ضوء السياسة الانفاقية الخاصة بتجهيز البنية الاساسية اللازمة لتنمية القطاع الزراعى يتضح لنا ان معدلات الانجاز بالنسبة لمكونات مشروع ترعة السلام باعتباره احد العناصر الرئيسية للتنمية الزراعية كانت كالتالى :

1- 100% من سحارة ترعة السلام تحت قناة السويس ووحدات الرفع المضافة الى محطات السلام غرب القناة .
2- 49.4% من طول ترعة الشيخ جابر.
3- 100% من عدد الطلمبات الرئيسية على ترعة جنوب القنطرة شرق.
4- 75% من عدد طلمبات رفع المياة على ترعة الشيخ جابر .
5- 25% من اعمال البنية الاساسية والداخلية لاجمالى مساحة المشروع .والتى تمثل80 % من مساحة المشروع فى منطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق .
6- 50% من اعمال البنية الاساسية فى منطقتى رابعة وبئر العبد .

تبين من خلال استعراض معدلات الانجاز السابق الاشارة اليها والخاصة باعمال البنية الاساسية لترعة السلام للمنطقتين الاولى والثانية ، ان هناك ضعف فى معدلات الانجاز ، خاصة اذا علمنا ان بداية تنفيذ هذا المشروع كانت منذ عام 1991 .وكان من المتوقع ان يستغرق تنفيذ المشروع اربع سنوات .إلا ان التغيرات التى تم اجروها على المخطط الرئيسي للمشروع ادت الى استغراق عملية التنفيذ لما يقرب من 24 عام . اى بنسبة 600 % من الوقت المخطط لاستكمال باقى مراحل المشروع (التى لم تنتهى حتى الان) .وباستقراء اسباب هذا التأخر والذى اثر سلبا على فاعلية السياسة الانفاقية فى انجاز هذا المشروع وبدون اغفال للايجابيات التى تحققت تبين الاتى :

(أ-1)تغيير المخطط الهندسي لمشروع ترعة السلام بدون اجراء الدراسات الاقتصادية والفنية الكافية.

على الرغم من ان هذا المشروع يعد العمود الفقرى الذى تقوم عليه كافة خطط الحكومة تجاه تنمية شمال سيناء . إلا انه من اكثر المشروعات المثيرة للجدل ضمن المشروع القومى لتنمية سيناء.حيث اشارت التقارير ان تغيير المخطط الهندسي لترعة السلام بدون اجراء الدراسات الفنية الكافية،قد اثر سلبا على فاعلية السياسة الانفاقية الموجهه لتنفيذ المشروع، وظهر ذلك فى شكل توقف استكمال المشروع حتى الان[1] . وهو ما يعنى اهدار لما تم انفاقه على تجهيز البنية الاساسية اللازمة لتوصيل المياة الى الترعة .

()[1] فى عام2008 توقفت اعمال الحفر نهائيا فى الترعة قبل البدء فى المرحلتين الاخيرتين من المشروع (مرحلة مزار والميدان ومنطقة السر والقوارير) .حيث كان من المقرر الانتهاء من حفر الترعة بالكامل عام 2002 ، وجاء وقف اعمال الحفر بعد تنفيذ 90% من المشروع.وفى عام 2010 قررت وزارة الرى اغلاق

وقد اشار بعض المتخصصين الى ان المخطط الرئيسى لتوصيل مياه النيل الى سيناء كان يعتمد فى الاساس على مد ترعة الاسماعيلية بعد توسيعها وتبطينها على ان تمر بجوار هيئة قناة السويس . الا انه ولاسباب غير معروفة تم ترحيل مسار الترعة بما يقرب من 60 كم شمالا . بعد ان كان مخططا لها ان تخترق منطقة وسط سيناء حيث الاودية المنبسطة الخصبة ، والسيطرة على اخطر ممرين استراتيجيان هما "متلا والجدى " لحماية الامن القومى .وترتب على تغيير المسار عن المسار المخطط له ، مرور الترعة فى اكثر مناطق سيناء انخفاضا .حيث اصبح منسوبها اقل من مستوى مياة الصرف . كما ادى تغيير مسار الترعة الى جعلها تمر بمنطقة سهل الطينة (بعد سحارة ترعة السلام مباشرة) وهى منطقة تكونت على مدار السنين وتتسم بارتفاع درجة ملوحة التربة،والتى تزيد عن 4 اضعاف ما عليه ملوحة مياة البحر.وقد اشار د/فاروق الباز فى حديث له الى ان حفر الترعة تم فى هذه المنطقة بدون تغليف او تبطين لها .الامر الذى يجعل مياه النيل المارة فى هذه المنطقة تتشبع بالتربة المالحة وتصبح غير صالحة للزراعة[42].

ونتيجة لكل ذلك تم تأجيل استكمال المشروع الى المنطقة الخامسة التى تقع فى وسط سيناء (السر والقوارير) .لانها ستحتاج الى تمويل ضخم يصل الى حوالى 5 مليار جنيه ، من اجل توصيل المياة اليها.على الرغم من ان التربة فى هذه المنطقة من اجود انواع التربة وتم انشاء 24 ترعة فرعية تصل اليها . الا ان عمليات الحفر –بعد تعديل المسار – تحتاج الى مضخات لرفع المياه . لان مستوى الارض فى هذه المنطقة اعلى بنحو 115 م عن سطح البحر ، لذلك وحتى يتم استكمال المشروع اصبحت الحكومة امام خيارين .اما بيع ما تبقى من مراحل ترعة السلام للمستثمرين ،فى شكل تحمل عبء تكلفة توصيل المياه للمنطقة الخامسة. بسبب عدم قدرة ميزانية الدولة على تحمل المزيد من التكاليف او الانتظار لحين توفير مصادر تمويل لاستكمال المشروع.

وقد اشار المهندس حسب الله الكفراوى الى ان تغيير مسار ترعة السلام هو السبب فى توقف المشروع ككل . على الرغم من علم الحكومة بان المسار

محابس المياة عند محطة الرفع الخامسة الواقعة عند بالوظة ، حتى تمنع وصول المياة الى منطقة بئر العبد بدعوى ان هناك تعديات من قبل الفلاحين على الاراضى . وقد ادى اتخاذ هذا القرار الى تبوير 40 الف فدان كان قد جرى زراعتها من قبل.(م المصرى اليوم –السنة العاشرة العدد 3420)

([42]) فاروق الباز "ترعة السلام مليئة بالعيوب وتوشكى معزولة ..ولن ايأس من ممر التنمية "، حوار لجريدة المصرى اليوم –تاريخ 2009/3/29

الجديد يمر بمنطقة ذات تربة تحتاج الى 5 سنوات لغسيل ما بها من املاح ، الا انها اصرت على تغيير المسار.
وقد كشف تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات عن ان قرار تغيير مسار ترعة السلام نحو الشمال وبدون الاعتماد على دراسة اقتصادية سليمة ادى الى ضياع الوقت والمجهود واهدار للمال العام الذى تم تخصيصه لتنفيذ هذا المشروع بدون عائد اقتصادى [1].

(أ-2)حدوث تجاوز فى التكاليف المقدرة لانجاز العديد من العناصر المكونة للمشروع نتيجة للعديد من الأسباب[2] :
(أ-2-1)تعثر العديد من الشركات التى تم اختيارها فى انجاز معدلات التنفيذ المتفق عليها . لاسباب عديدة منها الفنى ومنها ارتفاع تكلفة المواد الخام . الامر الذى ادى الى سحب الاعمال منها واسنادها الى الشركات الاخرى .وهو ما ادى الى تأخر التنفيذ وارتفاع التكلفة
(أ-2-2)تصحيح العديد من الاعمال التى أُسندت لكثير من الشركات بسبب عدم إلتزامها بالمواصفات الهندسية لبعض الاعمال .
(أ-2-3)اجراء العديد من عمليات التدعيم والحماية لبعض اجزاء جسم ترعة السلام بسبب ظهور عيوب جسيمة نتيجة لتعديل المسار .
(أ-2-4)إضافة المزيد من الاعمال اثناء عملية التنفيذ .بسبب التعديلات التى اجريت خلال فترة تنفيذ المشروع.
(أ-3)حدوث عجز فى مصادر التمويل المتاحة للمشروع ،بسبب عدم سداد العديد من اصحاب الاراضى للمستحقات المالية الخاصة بالمشروع.
(أ-4).وجود ظاهرة التعدى على الاراضى الشاغرة فى المشروع ، الامر الذى ادى الى التأخير فى تنفيذ الاعمال الخاصة بالمشروع فى هذه المناطق.

وقد ترتب على هذه المشاكل حدوث اهدار للانفاق الاستثمارى الذى قامت الدولة بتخصيصه لاعداد البنية الاساسية اللازمة لتوصيل المياه الى الاراضى بدون عائد اقتصادى . كما اصبح هناك حاجة لايجاد مصادر تمويل جديدة لتنفيذ بقية الاعمال اللازمة لتوصيل المياة الى بقية مراحل المشروع خاصة

([1]) شيماء ابو النيل ، **حروب ال19 عاما على تنمية سيناء** ،جريدة الاهرام ،العدد46151 ،بتاريخ 2013//4/15

([2]) **المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية**،مرجع سبق ذكره،ص69

منطقة السر والقوارير . وهو ما يعنى القاء المزيد من الاعباء على ميزانية الدولة

ب)عنصر اراضى الاستصلاح والاستزراع:

تم استكمال معظم اعمال البنية الاساسية العمومية والداخلية للرى والصرف لمساحة تقترب من 100 الف فدان فى منطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق ، واصبحت هذه المساحة ضمن الاراضى المعدة للاستصلاح والاستزراع وجارى العمل فى منطقتى رابعة وبئر العبد. وتشير التقارير الى ان ما خصص فعليا من هذه الاراضى على المستثمرين بلغ نحو 84 الف فدان حتى عام 2008 ، اى بنسبة 67% من مساحة الاراضى المستهدف زراعتها ضمن هذا المشروع. وانه على الرغم من توصيل مياه ترعة السلام لتلك المناطق ،إلا ان 33% من مساحة الاراضى لم يتم تخصيصها للمستثمرين .وعلى الرغم من تخصيص 67% من اراضى تلك المناطق إلا ان 32.8% منها مازال بدون زراعة . وباستقراء الاسباب التى ادت الى ذلك تبين الاتى [1].

(ب-1)وجود ظاهرة تكرار بيع الاراضى من مستثمر لاخر قبل زراعتها خاصة كبار المستثمرين .بسبب عدم وجود ضوابط وقيود تطبق عند تخصيص الاراضى تجبر المالكين على زراعة تلك الاراضى بدلا من تركها ، ثم اعادة بيعها مرة اخرى للاستفادة من الفرق فى الاسعار ..وهو ما اكدته احدى الدراسات التى اشارت الى ان 25% من اصحاب الاراضى فى هذا المشروع هم المنتفعين الاساسيين الدائمين .وقد ادى تكرار بيع الاراضى الى حدوث العديد من المشاكل منها[2] :

(ب-1-1) صعوبة الحصول على بطاقات الخدمات الزراعية للعديد من المنتفعين خاصة مع اصرار الجهات الادارية على التعامل مع المنتفع الرئيسي للارض .

(ب-1-2) صعوبة تكوين الجمعيات التعاونية بسبب تغيير الاعضاء من وقت لاخر .وهو ما يضطر المزارعين الى تدبير احتياجاتهم الزراعية من خارج منطقة المشروع (غرب قناة السويس) باسعار مرتفعة تنعكس فى النهاية فى شكل ارتفاع تكاليف الزراعة .

---

[1] المرجع السابق ،ص50

[2] المرجع السابق،ص108

(ب-2)العودة الى الاستزراع السمكى فى مساحات كبيرة (خاصة فى منطقة سهل الطينة) الامر الذى ادى الى حدوث قصور فى كمية المياة المخصصة للزراعة . خاصة وان الاستزراع السمكى يحتاج الى 3-5 امثال احتياجات الزراعة . وفى كثير من الاحيان قد يضطر المزارع الى استخدام الموتورات للحصول على المياة .وهو ما يمثل عبء مالى عليهم ويرفع من تكاليف الانتاج الزراعى.

(ب-3)وجود قصور فى توفير الكهرباء اللازمة لتشغيل موتورات الرى لكل الاراضى ، على الرغم من ان ادراة المشروع مسئولة عن توفيرها .

(ب-4)عدم وجود الخدمات المكملة للنشاط الزراعى مثل ورش اصلاح وصيانة الالات الزراعية ومحلات بيع مستلزمات الانتاج الزراعى .

(ب-5)رفض وزارة الزراعة ضخ المياة فى الترعة حتى يتم تقنين اوضاع بعض الاراضى ادى الى تأخر زراعتها (بالنسبة لواضعى اليد على زمام ترعة السلام) خاصة بالنسبة لابناء سيناء .

ج) **عنصر التجمعات السكانية:**

تشير الاحصاءات الى الانتهاء من عدد 5 قرى للتوطين بمنطقة سهل الطينة ، وتم تزويدها بكافة الخدمات والمرافق المخطط لها من قبل .بالاضافة الى الانتهاء من شبكة طرق داخلية مرصوفة و تم ربطها بالطرق الفرعية والرئيسية فى المنطقة..اى ان معدل الانجاز بالقياس للاهداف المخططة لهذا العنصر بلغت 9% فقط .وتعانى تلك القرى من عدم توافر مياة الشرب النقية مما يضطرهم لشراء المياة باسعار مرتفعة.يضاف الى ذلك غياب لخدمات الرعاية الصحية والتعليم .بسبب عدم تشغيل المرافق المتصلة بالقرى .وهو ما يضطر ساكنيها الى اللجوء الى غرب قناة السويس للحصول على احتياجاتهم ، الامر الذى يرفع من تكاليف المعيشة .خاصة مع وجود صعوبة فى المواصلات وارتفاع تكاليف الانتقال.وقد ادت هذه المشاكل الى هجرة اصحاب الاراضى لتلك القرى ،على الرغم من تحمل الدولة ما يقرب من 560 مليون جنية لبناء القرية الواحدة التى تبلغ مساحتها 150 فدان .وهو ما يعد بمثابة اهدار للمال العام وعدم كفاءة للانفاق العام الذى تم توجيهه لبناء هذه القرى[1] .

()[1] نحو اطار متكامل لتنمية سيناء(0التقرير الاول) ، مركز المعلومات ودعم القرار ،الادارة العامة لمتابعة وتقويم السياسات ، مجلس الوزراء المصرى ، القاهرة (مارس 2013)،ص89

د) الثروة السمكية :
قامت الدولة ممثلة فى الهيئة العامة للثروة السمكية باستثمار اكثر من 100 مليون جنية من بنك الاستثمار القومى ،ومنحة لاعمال التطوير من السوق الاوروبية المشتركة لتنمية الثروة السمكية .وشملت تنفيذ العديد من المشروعات من بناء الجسور وتطهير للبواغيز وشراء الكراكات وتطوير المراسى . بالاضافة الى انشاء ارصفة وصالات لفرز واستقبال الاسماك القابلة للتصدير..وغيرها من التجهيزات التى تساهم فى تهيئة المناخ لتشجيع القطاع الخاص على التصدير.
تشير الاحصاءات التى تناولت التطور فى حجم الانتاج السمكى لبحيرة البردويل الى وجود تدهور فى هذا الانتاج بداية من عام 2009 وحتى 2012 . بعد ان كان 5410 طن سنويا انخفض الى 4733 طن /سنويا ،ثم الى 4529 طن/سنويا واخيرا الى 3845 طن /سنويا[1].
وقد فسرت بعض الدراسات اسباب هذا التدهور الى زيادة نسبة الملوحة التى تنتج عن وجود رواسب تتسبب فى غلق البواغيز ،خاصة وان عملية تبادل المياة من البحر المتوسط والبحيرة التى تتم من خلال البواغيز تعد الشريان الحيوى لتنمية البحيرة . لانها تساعد على تقليل درجة الملوحة لكى تصل الى الدرجة التى تلائم نمو الانواع الاساسية من الاسماك وتوفر الغذاء لها وللزريعة.ايضا ،هناك اسباب تحتاج الى قوانين وتشريعات لحلها منها مشكلة الصيد الجائر والناتج عن كبر عدد الوحدات القائمة بالصيد فى البحيرة واستخدام الصيادين لانواع من الشباك المخالفة [2].
اما بالنسبة لانتاج الاسماك من البحر المتوسط ، مازال هناك فجوة كبيرة بين المستهدف والمحقق من الانتاج السمكى . حيث بلغ حجم الانتاج عام 2012 ما يقرب من 2334 طن سنويا. الامر الذى يدعو الى ضرورة الانتهاء من الخطة المستهدفة لتطوير ميناء العريش وكافة التجهيزات اللازمة لاستقبال سفن الصيد ومزاكز تداول وتعبئة الأسماك[3].

يتضح من خلال ما سبق ان السياسة الانفاقية الخاصة بتنمية القطاع الزراعى تباينت قدرتها على تحقيق المستهدف بالنسبة للعناصر المكونة له . سواء كان ذلك بالنسبة لعنصر المياة ممثلا فى ترعة السلام وما يرتبط بها من اعمال

([1]) مركز معلومات شمال سيناء – بيانات احصائية موجزة،مرجع سبق ذكره

([2]) مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)،مرجع سبق ذكره،ص134

([3]) المرجع السابق ،ص165

بنية اساسية .او عنصر استصلاح واستزراع الارض او التجمعات السكانية بالاضافة الى قطاع الثروة السمكية.

2-قطاع الصناعة والثروة المعدنية :

تتميز شمال سيناء بتوافر العديد من الثروات المعدنية ، الامر الذى دفع الدولة الى التوجه بسياستها الانفاقية نحو تبنى العديد من المشروعات التى تهدف الى تحقيق التنمية الصناعية والتعدينية فى هذه المنطقة وخلق مجتمعات عمرانية بصورة تدعم قطاع الصناعة من ناحية ، وتكون قادرة على استغلال الثروات الطبيعية المتاحة من ناحية اخرى .لكل ذلك قامت الدولة بوضع العديد من الخطط التى تتضمن العديد من المشروعات المستهدف تنفيذها فى هذا القطاع من تلك المشروعات :

أ)اقامة مجمع كيميائى بملاحة سبيكة .

ب)انتاج الكبريت بطاقة 400 الف طن/سنويا .

ج)استغلال الغاز الطبيعى .

د)مشروعات انتاجية لاستغلال الرخام ورمل الزجاج والرمال السوداء والخامات المحجرية .

هـ) تصنيع غذائى وتجهيز الاسماك .

و)اقامة 3 مناطق صناعية هى منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء ومنطقة الصناعات المتوسطة والصغيرة ببئر العبد والمنطقة الحرفية للصناعات الصغيرة بالمساعيد.

وبناء على هذه الخطة قامت الدولة بعمل خطوة كان الغرض منها جذب المستثمرين للتوجه نحو الاستثمار فى مشروعات هذا القطاع ، وتمثلت تلك الخطوة فى قيام اللجنة الوزارية الخاصة بتنمية شمال سيناء عام 2005 باتخاذ قرار بانشاء شركة قابضة للتنمية الصناعية تساهم الدولة بجزء من رأس مالها .مع التزامها باقامة المشروعات عملاقة وتنفيذ البنية الاساسية اللازمة للتنمية الصناعية . الى ان يصبح القطاع الخاص قادرا على استكمال مسيرة التنمية[1] . وقد تمكنت السياسة الانفاقية التى تبنتها الدولة لهذا القطاع من انجاز بعض المشروعات ، ولم يستكمل البعض الاخر وهو ما يوضحه الجدول رقم (3) :

جدول رقم (3) حجم الانجازات وجوانب القصور للسياسة الانفاقية

()[1] التوجة الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء 2009 ،مرجع سبق ذكره

المشروع	حجم الانجازات	جوانب القصور
مجمع الكيميائى بملاحة سبيكة	يهدف المشروع الى انتاج كميات معينة من الملح وكربونات الصوديوم والصودا الكاوية والزجاج الشفاف الملون ...وغيرها.وقد بلغت تكلفة المشروع 328 مليون جنيه (باسعار عام 1983). وتم انشاء ملاحة شمسية بسبيكة بتكلفة 29 مليون جنيه منها 5 مليون جنيه بالنقد الاجنبى.بالاضافة الى تشغيل وحدة تنقية وتكرير ملح الطعام والتى يصدر معظم انتاجها الى الخارج	كان مقررا ان يخصص بقية المبالغ(24 مليون جنيه) لانتاج كربونات الصوديوم والصودا الكاوية والزجاج والبلور ،إلا ان هذه المرحلة لم تتم .
مجمع تسيل الغاز الطبيعى	تم الانتهاء من اعمال التنفيذ عام 2000 . وتم توصيل خط غاز الى منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء وبتكلفة 69 مليون جنيه.كما تم استخدام هذا الغاز فى تغذية محطات كهرباء المساعيد الغازية والتجارية بتكلفة 12 مليون جنيه .وتنفيذ خط غاز العريش -طابا	على الرغم من توافر الارض اللازمة للمشروع والانتهاء من خطوط نقل الغاز ، إلا ان الشركة المسئولة وهى الشركة العامة للبترول لم تبدأ العمل بمشروع تسييل الغاز الطبيعى كما هو مخطط له .

	بغرض التصدير للمشرق العربى بتكلفة بلغت 200 مليون دولار .	
مشروع استغلال خام الكبريت،	.	لا توجد شواهد على بدء العمل فى المشروع [1]. على الرغم من ان حجم الاحتياطى المبدئى قُدر بحوالى 20 مليون طن
مشروع اعادة احياء مشروع فحم المغارة	تم تمويل المشروع عن طريق منحة لا ترد من الحكومة البريطانية بلغت قيمتها 50 مليون جنيه استرلينى و 37.5 مليون جنيه استرلينى فى شكل قرض.	توقف العمل بالمشروع منذ عام 2003 بعد انفاق ما يقرب من 1.6 مليار جنيه ، وقد ذكرت الدراسات ان سبب توقف العمل بالمشروع راجع لارتفاع تكلفة الخام بسبب ارتفاع نسبة الشوائب فيه والحاجة الى معدات حديثة للتعامل معه فى الاعماق .وقد ادى هذا التوقف الى تسريح معظم

[1] لم تظهر اى بوادر للعمل فى هذا المشروع سوى تصريحات عن طرح مزايدات عالمية لانتاج الكبريت فى هذه المنطقة . واخر هذه التصريحات كان عام 2010 حيث اعلنت هيئة الثروة المعدنية بوزارة البترول عن طرح مزايدة عالمية لانتاج واستغلال خام الكبريت فى شمال سيناء عن طريق اسلوب المشاركة بين الدولة والجهة التى ستقع عليها المزايدة خاصة وان الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيقية باستخدام الاقمار الصناعية حددت اماكن تواجد هذا الخام وبكميات كبيرة بصورة تدعو الى توجيه الدولة لاتخاذ خطوات عملية لاستغلال هذه الموارد . يدخل عنصر الكبريت فى تكرير الزيوت المعدنية وصناعة المفرقعات والادوية ومستحضرات الطبية ومستحضرات التجميل . لمزيد من التفاصيل انظر (www.ismailiaonline.com

		العاملين البالغ عددهم 630 عامل . ويجرى العمل على بيع اصول ومعدات الشركة ، وايضا محطة الكهرباء ومحطة معالجة المياة الموجودتان فى موقع المشروع .وقد تم تشكيل لجنة من وزارتى البترول والمالية لدراسة ديون المنجم خاصة وان اصل الدين يصل الى 442 مليون جنيه ، فى حين تبلغ فوائد البنوك 1.9 مليار جنيه . وهناك محاولات لاسقاط هذه الديون واعادة احياء هذا المنجم مرة اخرى من خلال طرحه فى مناقصة عالمية لاعادة تشغيله .وتجرى مفاوضات مع بعض الشركات وعدد من البنوك للحصول على حق استغلال هذا المنجم من خلال اقامة مصنع للاسمنت ومحطة

		كهرباء لتشغيل المشروع ، على ان تحصل الدولة علي فائض انتاج محطة الكهرباء.
منطقة للصناعات الحرفية وتقع جنوب المساعيد غرب العريش [2].	تم تنفيذ اعمال البنية الاساسية للمنطقة بتمويل ذاتى من محافظة شمال سيناء من عائد بيع الاراضي .	ومازالت المنطقة تحتاج الى 8 مليون جنيه لاستكمال اعمال البنية الاساسية المطلوبة .
منطقة صناعية في جنوب شرق مدينة بئر العبد	تم انجاز جزء بسيط من البنية الاساسية، تمثل في شكل تنفيذ الشبكة الداخلية للمياة والصرف الصحى لنصف المنطقة وتوصيل الكهرباء الخارجية .	حتى نهاية عام 2007، لم يتم اقامة اى مشروعات صناعية فى المنطقة بسبب عدم الانتهاء من تنفيذ اعمال البنية الاساسية. ومازالت المنطقة تحتاج الى 65 مليون جنيه لاستكمال باقى هذه الاعمال .
منطقة الصناعات الثقيلة وسط سيناء[3]	تحملت ميزانية الدولة بما يقرب من 34 مليون جنيه لانجاز جزء من البنية الاساسية مثل	مازال هناك نقص فى كمية المياة المطلوبة للمصانع الجارى انشائها فى

()[2] يبلغ عددالمشروعات القائمة حتى نهاية 2007 (18) مشروع .تتنوع ما بين مصانع لتعبئة وتجفيف الفواكهة وورش صناعات خشبية وتصنيع رخام ومطاحن للدقيق ومصانع طوب وبلاط وورش حدادة ومحطات لتعبئة البوتاجاز والاوكسجين .

()[3] تبلغ المساحة الاجمالية لهذه المنطقة 4480 كم^2 تم تقسيم 34 كم^2 منها كالاتى :

- 4كم^2 لقطاع الصناعات الاسمنتية .
- 20 كم ^{2} لقطاع الصناعات المعدنية والتعدينية (جنوب قرية بغداد)
- 10 كم^2 للتجمع العمرانى (جنوب طريق بغداد الإسماعيلية)

	توصيل الكهرباء وبناء خزان مياة ،وجارى مد خط المياة من قطاع الصناعات الاسمنتية وحتى بداية قطاع الصناعات المعدنية والتعدينية..كما تم توصيل خط الغاز الطبيعى من العريش الى قطاع الصناعات الاسمنتية كمرحلة اولى .اما بالنسبة للطرق فقد تم عمل مخطط عام للقطاع المخصص للصناعات التعدينية والمعدنية	مجال الاسمنت والتعدين. - لم يتم الانتهاء من عمل المخطط التفصيلى للطرق .

المصدر : اعداد الباحثة [4].

يتضح من خلال استعراض الجدول السابق انه على الرغم من امكانيات الثروة التعدينية المتوفرة فى شمال سيناء ، الا ان قدرة السياسة الانفاقية على تحقيق اهدافها والمتمثلة فى تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية والتعدينية كانت غير فعالة مقارنة بالامكانيات الحقيقية لهذا القطاع .وهناك العديد من الاسباب

---

[4] اعتمادا على المراجع الاتية:

- " مشروعات لم تكتمل" ، مركز معلومات شمال سيناء

http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

- التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها،مرجع سبق ذكره ،ص91-93

التى تفسر ذلك[1] . لعل من اهمها وجود قصور فى مصادر تمويل الانفاق لاستكمال العديد من المشروعات وتنفيذ باقى المشروعات التى تم ادراجها ضمن الخطة .وقد ظهر هذا القصور فى شكل عدم توصيل اغلب عناصر البنية الاساسية لبعض المناطق الصناعية . وقد تم وضع اقتراح فى هذا المجال يتضمن تحميل القطاع الخاص بكافة التكاليف اللازمة لتوفير هذه العناصر . إلا ان تطبيق هذا الاقتراح سيؤدى الى ارتفاع فى تكاليف الانتاج والتأثير سلبا على الجدوى الاقتصادية لتلك المشروعات.كما تبين ان المعوقات الادارية التى قد تواجه المستثمرين عند الحصول على التصاريح وموافقات العمل فى مناطق البحث عن المعادن .....الخ ،كان لها دورا فى تقليل الحافز لدى القطاع الخاص للاستثمار فى المجال الصناعى والتعدينى [2] .

3- القطاع السياحى :

على الرغم من اتجاه الدولة للاعتماد على القطاع الخاص لتولى مهمة تنمية القطاع السياحى فى شمال سيناء إلا انها قامت بوضع تصور لكيفية تنمية هذا القطاع ، خاصة مع توافر العديد من المقومات السياحية فى هذه المنطقة . وقد تمثلت خطة الدولة فى الاتى [3]:

أ) استخدمت مفهوم المنتجعات السياحية المتكاملة كنمط ملائم لتطوير السياحة الشاطئية لاغراض السياحة الداخلية الراقية ولاغراض السياحة العالمية

ب)ربط سياحة الشواطئ بسياحة الاثار والسياحة البيئية والسفارى والسياحة العلاجية .

ج)تأكيد اهمية سياحة الترانزيت بانشاء مارينا لليخوت وتطوير مطار العريش.

د)الوصول بالطاقة الايوائية الى 5700 غرفة .

---

[1] يوجد جزء من المشاكل التى يعانى منها قطاع الصناعة والتعدين ناتج عن التشريعات المتعلقة بنشاط التعدين والمحاجر ، والذى نادت العديد من الاصوات بضرورة تعديله وفقا للاوضاع الاقتصادية الحالية ، خاصة وانه صدر منذ من اكثر من 37 عاما .....

[2] مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)،مرجع سبق ذكره،ص169

[3] " جدوى استكمال خط السكك الحديد من بئر العبد حتى رفح "، مركز معلومات ،محافظة شمال سيناء ، 2005

http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

هـ)تطوير الطرق التاريخية (طريق دخول وخروج العائلة المقدسة ،طريق الحج القديم ، طريق حورس...الخ)
ولتنفيذ هذه الخطة قامت الدولة بتخصيص ما يقرب من مليار ونصف مليار جنيه لتنفيذ المستهدف لتنمية القطاع السياحى.
وباستقراء اهم انجازات سياسة الدولة الانفاقية تجاه تنمية القطاع السياحى فى شمال سيناء يتضح ما يلى :

1- تم الانتهاء من اعداد المخططات السياحية الخاصة بكل من منطقة شمال شرق العريش السياحية العالمية ومنطقة غرب العريش لخدمة السياحة الداخلية الراقية ,وقطاع بالوظة /رمانة لخدمة السياحة الشاطئية الداخلية [1].
2- زاد عدد المنشأت السياحية الى 21 فندق عام 2012بعد ان كان فندق واحد عام 1981 [2].

وعلى الرغم من تلك الانجازات ، الا ان الاحصاءات تشير الى ان نسبة ما تم تنفيذه من المشروعات المستهدفة ضمن خطة تنمية القطاع السياحى بلغت 17% ، فقط [3] حيث يشير الواقع الى وجود توجه عام نحو التنمية السياحية بمنطقة جنوب سيناء اكثر من الشمال . الامر الذى جعل العديد من المناطق المخطط تنميتها فى شمال سيناء سياحيا غير مستغلة .حيث عجزت السياسة الانفاقية عن :

1) عمل البنية الاساسية من طرق وخدمات للمزارات الدينية خاصة الطرق التاريخية التى تعد من اهم المقومات السياحية فى شمال سيناء.
2) توفير البرامج السياحية الخاصة بشمال سيناء للشركات السياحية الداخلية والخارجية سواء كانت البرامج السياحية المتعلقة بالسياحة العلاجية/العلمية البيئية/الدينية/الثقافية .

([1]) المرجع السابق

([2]) مركز معلومات شمال سيناء – بيانات احصائية موجزة،مرجع سبق ذكره

([3]) التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها،مرجع سبق ذكره،ص95

4- قطاع الاسكان والتنمية العمرانية :

يعد حجم الاستثمارات المستهدفة فى هذا القطاع هو الاكبر مقارنة بباقى القطاعات الاخرى .حيث

قامت الدولة بتخصيص ما يقرب من 22.2 مليار جنيه لتنفيذ المستهدف من خطة التنمية حتى عام 2017 [1]. تضمنت الخطة الاتى[2] :

أ) التوسع فى بناء المساكن والوصول الى 390 الف وحدة سكنية . (وهى تمثل 44.5% من الوحدات المطلوبة على مستوى منطقة شمال سيناء) .

ب) انشاء 2 قرية مركزية جديدة فى منطقة الريان /السر .

ج) تطوير 4 قرى مركزية و 8 قرى فرعيةاخرى بالاضافة الى انشاء 18 قرية فرعية جديدة ([3]).

إلا ان الواقع يشير الى ان ما تم تنفيذه من هذه الخطة بلغت نسبته 5% فقط وهو ما يعادل 1.1 مليار جنيه.حيث تشير الاحصاءات فى عام 2011 الى ان عدد وحدات السكنية التى تولت الدولة انشاؤها بلغ 20145 وحدة سكنية(يمثل 28.3 % من اجمالى الوحدات السكنية) [4]. وقد تركز 67% من هذه الوحدات فى مدينة العريش . كما تشير التقارير الى انه مازال هناك 37منطقة عشوائية موزعة فى العديد من مراكز شمال سيناء مازالت فى انتظار عملية التطوير [5].

5- قطاع البنية الاساسية والخدمات العامة :

تشير الاحصاءات المتاحة عن الانفاق العام الموجه لمشروعات البنية الاساسية والخدمات العامة(خاصة المستحقة) الى اعطاء الدولة اهمية خاصة لهذا القطاع لما له من ارتباط مباشر وغير مباشر بتحقيق التنمية المستهدفة فى شمال سيناء. خاصة وان تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فى شمال سيناء من خلال الاستغلال الكفء لكافة مقومات النشاط الزراعى والصناعى والسياحى يتطلب توافر شبكة من البنية الاساسية خاصة فى مجال النقل

([1]) المرجع السابق ،ص95

([2]) " جدوى استكمال خط السكك الحديد من بئر العبد حتى رفح "،مرجع سبق ذكره

([3]) توجد القرى المركزية التى سيتم تطويرها فى بالوظة /رابعة /نحيلة/ الغريبة. اما القرى الفرعية فتوجد فى الشوحط/سلمانة/الكرامة/النصر/السادات /النجاح/المقطنية/لحفن

([4]) " مشروعات لم تكتمل" ، مركز معلومات شمال سيناء ،مرجع سبق ذكره

([5]) يتركز معظم هذه المناطق فى مركز العريش حيث يوجد بها 29% من اجمالى المناطق العشوائية يليها مركز رفح حيث يوجد بها ،24% .اما مركز بئر العبد فيوجد به 21% .0انظر "مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)" ،مرجع سبق ذكره، ص90

والطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحى تلبى احتياجات عملية التنمية الحاضرة وتواجه تحديات المستقبل . بالاضافة الى متطلبات التنمية البشرية من خدمات تعليمية ورعاية صحية . ويوضح جدول رقم (4) حجم انجازات السياسة الانفاقية فى بعض خدمات البنية الاساسية والخدمات المرتبطة بالتنمية البشرية فيما بين عامى 1981 و 2012 .

جدول رقم (4)

انجازات السياسة الانفاقية فى بعض قطاعات البنية الاساسية وخدمات التعليم والصحة ما بين عامى 1981 و2012) فى شمال سيناء

القطاع	عام 1981	2012
اولا:البنية الاساسية		
المواصلات السلكية واللاسلكية	4	32 سنترال
السنترالات	1245	32100 خط
الخطوط العاملة		
الطرق		
الطرق المرصوفة	1987	5282 كم
اجمالى الطرق	2500	6972كم
الكهرباء		
محطات	3	9محطة
مياة الشرب		
طاقة مياة الشرب	9	172 الف متر مكعب يوم
الكلية	4	120 الف متر مكعب يوم
كمية مياة الشرب النقية		
الصرف الصحى		
محطات رفع رئيسية	-----	5محطة
طاقة تصريف المحطات	---	34الف متر مكعب /يوم
ثانيا : الخدمات العامة المستحقة		

التعليم العام والازهرى		
عدد المدارس	57	640
عدد الفصول	471	4943
اجمالى عدد الطلبة فى مرحلة التعليم قبل الجامعى	17546	102383
التعليم العالى		
عدد الكليات	.....	8
عدد المعاهد العليا	....	3
معاهدفوق المتوسط	....	2
اجمالى عدد الطلبة فى المرحلة الجامعة	.....	6783
الصحة		
عدد المستشفيات	1	22
عدد الاسرة	120	346سرير
عدد الوحدات الصحية الريفية	10	54 وحدة

http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

المصدرشمال سيناء منذ التحرير 1981-2012 بيانات قطاعية

مقارنة

ولان مشروعات النقل والمواصلات تعتبر من الشروط الضرورية لاقامة اى مشروعات تنموية .وان توفيرها يعد اداة فعالة لتحفيز القطاع الخاص على التوجه باستثماراته لاستغلال الموارد الاقتصادية فى شمال سيناء وحتى يمكن الاستفادة من موقع سيناء المتميز ، قامت الدولة بالعمل على وجود قنوات اتصال بين شمال سيناء وباقى محافظات الجمهورية من ناحية وبدول المشرق العربى من ناحية اخرى .ويوضح الجدول رقم (5) الى اى مدى استطاعت السياسة الانفاقية تحقيق المستهدف من خطة التنمية لبعض المشروعات

الخاصة بالكبارى والمعديات وخطوط السكك الحديدية والموانىء التى كانت ضمن خطة الدولة لربط شمال سيناء بالداخل وبالعالم الخارجى [6].

جدول رقم (5)

انجازات السياسة الانفاقية لبعض المشروعات التى تربط شمال سيناء بانحاء الجمهورية ودول المشرق العربى

المشروع	الانجازات
ميناء العريش البحرى	تم الانتهاء من المرحلة الاولى لمشروع التطوير عام 1984 ، وكانت الميناء تستخدم فى نشاط الصيد وتصدير العديد من المواد الخام التى تتميز بها شمال سيناء .وفى عام 1996 تم تطوير الميناء ليتحول الى ميناء تجارى يستطيع استقبال سفن حتى حمولة 15 طن .و فى عام2006 (مع تزايد الطلب على التصدير من ميناء العريش البحرى حيث بلغ حجم الصادرات من الميناء حوالى 1.7 مليون طن) تم تخصيص 250 مليون جنيه خلال الخطة الخمسية (2007-2012) بغرض زيادة قدرة الميناء على استيعاب الطلب المتزايد على الاحتياجات التصديرية . إلا ان تحقيق هدف التطوير واجهته مشكلة عدم وجود اعتمادات كافية مما هدد بعدم اكتمال المشروع .

6()

http://www.ouregypt.us/saina/sainas3.html

	وفى ابريل 2012 تم توقيع عقد جديد لتطوير ميناء العريش بتكلفة 172.8 مليون جنيه.
خط السكك الحديد(الاسماعلية/رفح):	-يبلغ اجمالى طول خط السكك الحديدية 225كم من الاسماعلية/العريش/رفح وتتضمن الخطة 13 محطة -يربط الخط الحديدي من الاسماعلية حتى رفح ،كوبرى الفردان .وهو كوبرى متحرك يمر فوق قناة السويس .وبلغت تكلفته 380 مليون جنية[7]. -فى عام 2001 تم الانتهاء من 6 محطات بتكلفة قدرها 320 مليون جنيه وبطول 100كيلو من الاسماعلية وحتى بئر العبد -فى عام 2004 تم الانتهاء من وصلة شرق بورسعيد بتكلفة بلغت 800 مليون جنية

[7] انشيء للمرة الاولى فى ثلاثينات القرن 20 اثناء الادارة الانجليزية لمنطقتى القناة وسيناء ، وكان يهدف الى السماح بعبور قطار السكك الحديدية الرابط بين شرق القناة وسيناء .ودمر هذا الكوبرى خلال العدوان الثلاثى على مصر عام 1956 . واعيد ترميمه ثم تعرض للقصف مرة اخرى عام 1967 وتعرض للنهب واستخدم حديد الكوبرى فى بناء منشأت اسرائيلية فى سيناء . وقد تم تصميم الكوبرى القديم بحيث يمكن فتحه للسماح بعبور السفن المارة بقناة السويس ثم غلقه للسماح بمرور القطار . وفى عام 1997 وبالتزامن مع البدء فى اعادة بناء خط السكك الحديد (اسماعلية /رفح) تم ايضا البدء فى اعادة بناء الكوبرى مرة اخرى . وبعد تعرض خط السكك الحديد للنهب ، استمر الكوبرى فى العمل للسماح بعبور السيارات فوق القناة حتى عام 2005 .،الى ان صدر قرار من وزير النقل بوقفه عن العمل حتى يتم الانتهاء من اعادة تأهيل خط السكك الحديدية وتم وضع الكوبرى تحت اشراف القوات المسلحة وفى فبراير 2012 تم الاعلان عن اعادة تشغيل الكوبرى بتكلفة 200مليون جنيه(انظر "30 عاما من المشروعات فى سيناء ...تنمية من ورق" جريدة المصرى اليوم ، مرجع سبق ذكره)

	-فى عام 2009 تقدم احد اعضاء مجلس الشعب باستجواب حول نهب خط السكك الحديدية الخاص بالمرحلة الا ولى .وترتب على ذلك توقف المرحلة الثانية من المشروع 0بئر العبد/العريش)والمرحلة الثالثة (العريش/رفح المصرية) وبالتالى اصبح هناك صعوبة في توصيل شبكة الخطوط لمنطقة الصناعات الثقيلة. -فى عام 2012 اعلن وزير النقل الاسبق عن نهب 70% من قضبان ومنشأت وخطوط السكك الحديدية .وان هناك حاجة لتخصيص 200 مليون جنيه لتعويض التلفيات واعادة تشغيل الخط ومده
كوبرى السلام	يقع جنوب القنطرة شرق وبلغت تكلفته 670 مليون جنيه وتم الانتهاء منه عام 2001

المصدر :اعداد الباحثة [14]

([14]) استنادا الى المراجع الاتية:

- جدوى استكمال خط السكك الحديد من بئر العبد حتى رفح ، 2005 ،مرجع سبق ذكره
- التوجة الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء 2009 ،مرجع سبق ذكره
- "تجميد 700 مليون جنيه فى مشروع ربط سيناء والدلتا

http://www.masress.com/alwafd/11650

- " من عام 1916 مرورا بعام 1967 وحتى عام 2000 ..لا نصيب للمواطن فى قطارات سيناء

http://www.masress.com /alahaly2603

يتضح من خلال ماسبق ان القصور فى تحقيق المستهدف من خطة التنمية فى قطاع البنية الاساسية والخدمات العامة هو السمة السائدة .كما يوضح الجدول رقم (6) ما ورد فى تقرير لمجلس الشورى ،حول حجم الاستثمارات المنفذة فى بعض القطاعات مقارنة بحجم مخصصات الانفاق العام المستهدفة ، لبيان حجم هذا القصور .

جدول رقم (6) حجم الانفاق المستهدف والفعلى فى بعض قطاعات البنية الاساسية وقطاع الخدمات العامة(عام 2008)

القطاع	مخصصات الانفاق العام المستهدفة(مليار جنيه)	حجم الاستثمارات المنفذة حتى 2008)	نسبة المنفذ الى المستهدف %
الكهرباء	0.7	1.8	263
النقل والمواصلات	5.1	2.20	43
المياة والصرف الصحى	6.7	0.94	14
الخدمات الاجتماعية[15]	7	0.685	9.8

المصدر : التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها،مرجع سبق ذكره ص95

وباستقراء النتائج المترتبة على معدلات الانجاز التى تحققت وفقا لبيانات الجدول السابق يتضح ما يلى :

أ) نجحت السياسة الانفاقية فى توفير محطات الكهرباء ومد شبكة الكهرباء الى التجمعات السكانية ،وقد اظهرت نتائج تعداد 2006 ان نسبة الاسر التى تحصل على تيار كهربائى بالمنازل تصل الى 90% تقريبا من اجمالى عدد السكان .وعلى الرغم من ذلك مازال هناك مناطق محرومة من هذه

[15] بالاضافة الى خدمات التعليم والصحة ، هناك ا يضا الامن والعدالة والاعلام والشباب والرياضة والثقافة والخدمات الدينية والتدريب المهنى والجمعيات

الخدمة بسبب تباعد المسافات بين التجمعات السكانية .ويلاحظ من بيانات الجدول ان هناك زيادة فى قيمة الاستثمارات المنفذة عن القيمة المخطط لها ، وقد يرجع ذلك الى التأخر فى تنفيذ بعض الخطط المرتبطة بقطاع الكهرباء ،و التى ادت الى حدوث زيادة فى التكلفة ظهرت فى شكل زيادة فى قيمة الاستثمارات المنفذة عن المستهدفة بنسبة 263%.

ب) على الرغم من تخصيص ما يقرب من 6.7 مليار جنيه لمشروعات المياة والصرف الصحى إستثمارات مستهدف تنفيذها حتى نهاية 2017 الا ان نسبة المنفذ لما هو مستهدف بلغ 14% .وانعكس الضعف في معدلات الانجاز فى شكل عدم قدرة الخدمة المتاحة عن تغطية احتياجات السكان من المياة والصرف الصحى . فقد أشارت احدى الدراسات الى تعدد شكاوى السكان من تكرار انقطاع المياة ، وعدم توافر المياة العذبة فى بعض المناطق خاصة الريفية . بالاضافة الى ضعف ضغط المياة فى فصل الصيف وارتفاع اسعار شرائها .وقد تبين ان هذه المشاكل –فى معظمها – ناتجة عن قلة الاعتمادات المالية اللازمة لانشاء وحدات لتحلية المياة تكفى لتغطية الطلب او لصيانة الوحدات القائمة ، او لتوصيل خطوط المياه لمسافات بعيدة خاصة مع تباعد المسافات بين المدن والقرى والتجمعات السكانية.اما بالنسبة للصرف الصحى فقد تبين ان 50% من السكان لا يحصلون على هذه الخدمة ،ويضطر السكان الى الاعتماد على انفسهم لتوفير هذه الخدمة[20].

ج) قامت الدولة بتخصيص ما يقرب من587مليون جنيه لتنفيذ العديد من الاستثمارات فى قطاع التعليم(والبحث العلمى) و 461 مليون جنية للخدمات الصحية ضمن خطة التنمية من منطلق اهمية توفير هذه الخدمات للمساهمة فى تحسين نوعية العنصر البشرى ،وزيادة قدرته على المساهمة فى

([20]) رانيا صبرى واخرون ، الرؤية المستقبلية لتنمية سيناء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،مجلس الوزراء المصرى ،القاهرة (يونيو 2009) ،ص91

تحقيق التنمية الاقتصادية.إضافة الى قدرة هذه الخدمات على توفير العديد من فرص العمل وبالتالى تحقيق هدف التوطن.
إلا ان الواقع يشير الى وجود العديد من المشاكل التى واجهت توفير هذه النوعية من الخدمات وهو ما يعنى وجود قصور فى قدرة السياسة الانفاقية على تحقيق اهداف خطة التنمية فيما يتعلق بالتنمية البشرية .

ويوضح الجدول رقم (7) النتائج التى توصلت اليها احدى الدراسات حول اهم المشاكل التى يواجهها قطاعى التعليم والصحة والتى تعكس عدم فاعلية السياسة الانفاقية على تحقيق اهدافها .

جدول رقم (7) اهم المشاكل التى تواجه قطاع الخدمات الصحية وقطاع التعليم

القطاع	العنصر البشرى	السلع الوسيطة	راس المال	مشاكل اخرى
قطاع الخدمات الصحية	-عدم توافر اطباء فى تخصصات معينة -عدم انتظام الاطباء فى الحضور -اهمال وتقصير الاطباء فى اداء عملهم	-عدم توافر الادوية	-ازدحام المستشفيات -طول فترة الانتظار -عدم توافر الاجهزة والامكانيات الطبية	تعقيد الاجراءات وبُعد اماكن تقديم الخدمةعن المرضى
قطاع التعليم	-ضعف مرتبات المدرسين -قلة وعدم انتظام المدرسين فى الحضور		-عدم انتشار الجامعات والمعاهد العليا الحكومية -زيادة كثافة الفصول	-انخفاض جودة التعليم

المصدر : نحو اطار متكامل لتنمية سيناء(0التقرير الاول) ،مرجع سبق ذكره ،(ص88،86)

ويتضح من خلال الجدول السابق ان معظم هذه المشاكل بسبب سوء استخدام الموارد المالية المتاحة .على سبيل المثال ، بالنسبة للخدمات الصحية تبين وجود مناطق بها مستشفيات وتجهيزات طبية ، إلا انها تفتقر الى وجود العنصر البشرى بسبب عدم وجود الحافز المادى القوى الذى يشجعه على الانتقال والعمل فى هذه المنطقة . كما يوجد سوء توزيع للخدمة حيث تتركز فى المدن الرئيسية دون غيرها .فى حين توجد قرى وتجمعات سكنية تعانى من عدم وجود وحدات تقدم الخدمات الصحية المطلوبة ،لاسباب عديدة منها بُعدها عن العمران او عدم وجود شبكة طرق تصل اليها .

اما بالنسبة للسياسة الانفاقية الموجه للخدمات التعليمية ، فهى تعانى العديد من جوانب القصور التى يعانى منها قطاع الخدمات التعليمية فى مصر عموما ، منها ضعف المرتبات ، وعدم انتظام فى الحضور من قبل الطلاب والمدرسين ،بالاضافة الى مشكلة تباعد التجمعات السكانية وقلة عدد السكان فى كل تجمع ،ومع عدم وجود خطوط مواصلات لنقل الطلاب والمدرسين .كل ذلك شكل عائقا امام قدرة الدولة على توفير خدمة التعليم للاعداد القليلة . اما بالنسبة لخدمة التعليم العالى ، مازالت السياسة الانفاقية غير قادرة على توفير هذه الخدمة بالمستويات المرغوبة اجتماعيا.

تبين من خلال استعراضنا لتقييم السياسة الحكومية –خاصة الانفاقية – التى خططتها ونفذتها الدولة عن عمد لتنمية شمال سيناء .والتى تبين من خلالها ان هناك مشكلة عامة يعانى منها مشروع التنمية ألا وهى مشكلة ايجاد مصادر لتمويل الانفاق العام الاستثمارى . والذى انعكس فى شكل عدم استكمال بعض المشروعات و اثر سلبا على كفاءة وفاعلية السياسة الانفاقية المتبعة ويعد بمثابة اهدار للمال العام الذى تم انفاقه بدون عائد اقتصادى .هذا بالاضافة الى عدم تنفيذ باقى المشروعات المدرجة ضمن خطة التنمية .

وقد تكون مشكلة التمويل ناتجة عن احد او جميع الاسباب الاتية :

1- تزايد عجز الموازنة العامة من عام لاخر .
2- وضع القائمين على خطط التنمية لاهداف طموحة لم تأخذ فى الحسبان امكانيات الدولة المالية او الامكانيات التنظيمية والادارية . وهو ما ظهر واضحا فى حالة مشروع التنمية الزراعية (ترعة السلام).

3- تفضيل الدولة –عند قيامها بتوزيع مخصصات الانفاق العام- للمحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة . مثل محافظة القاهرة التى تستحوذ على 6.1 % من مخصصات الانفاق الاستثمارى . فى حين بلغ نصيب محافظة شمال سيناء من هذا البند ما يقرب من 0.4 % فقط .ولا يختلف الامر كثيرا عند التحدث عن تمويل تنفيذ المشروعات عن طريق المنح والمعونات الاجنبية. حيث تستحوذ محافظة القاهرة على 10.5% من تلك المنح والمعونات .فى حين كان نصيب محافظة شمال سيناء 2.7% وذلك ضمن الخطة الخمسية (2012-2017)[21].

4- ان مشاركة القطاع الخاص باستثماراته فى عملية التنمية لم تكن بالمستوى المتوقع . خاصة اذا علمنا ان الدولة –عند وضع خطة تنمية شمال سيناء- اعتمدت على القطاع الخاص لتمويل 70% من خطط التنمية الاقتصادية. وجاء ذلك من منطلق توجه الدولة لاعطاء دور اكبر للقطاع الخاص للمساهمة فى عملية التنمية .إلا ان الاحصاءات تُشير الى أن مساهمة القطاع الخاص فى مشروعات تنمية شمال سيناء بلغت نحو 3.098 مليار جنية ،فى حين كان المستهدف أن يتولى تنفيذ مشروعات بقيمة 14.725 مليار جنيه. اى ان نسبة مساهمته الفعلية فى مشروعات تنمية شمال سيناء بلغت 20% فقط [22].

وقد يكون من اسباب عزوف القطاع الخاص عن المشاركة بفاعلية فى تنفيذ خطط التنمية ناتج عن ان القصور فى اعتمادات الانفاق العام الاستثمارى الموجه لشمال سيناء ادى بالتالى الى قصور فى توفير وتطوير البنية الاساسية اللازمة للتنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية والسياحية .خاصة وان قطاع البنية الاساسية يعد من القطاعات اللازمة لتسهيل عملية التنمية الإقتصادية من حيث تعزيز ارتباط شمال سيناء بالوادى والدلتا ، لنقل السلع من والى المحافظة والحصول على كافة مدخلات العملية الانتاجية وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير ، بالاضافة الى تهيئة الاوضاع لانشاء مجتمعات عمرانية متكاملة تساعد على جذب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية . كما ان عدم توافر المرافق والبنية الاساسية سوف ينعكس على تكلفة الاستثمار ، التى يتوقع ان ترتفع خاصة وان على المستثمر ان يتحمل تكاليف توصيل المرافق العامة لمشروعاته.

---

21 المرجع السابق ،ص95

22 التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها، مرجع سبق ذكره،ص95

كما يعد من اسباب انخفاض المشاركة ، عدم وجود حوافز للاستثمار تشجع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات التنمية .فالحوافز الممنوحة للمستثمرين فى المناطق غير المأهولة (الصحراوية) تتشابه مع تلك الممنوحة للمناطق الحضرية، على الرغم من قيام الدولة بتمييز بعض المناطق المستهدف تنميتها من خلال تقديمها لحوافز استثنائية للمستثمر لتشجعيه على التوجه باستثمارته لهذه المناطق .مثل الحوافز المادية التى قررتها الدولة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى الوجه القبلى لاستغلال الموارد الاقتصادية والامكانيات المتاحة هناك[24] .

ثانيا: تقييم القرار بقانون رقم 95 لسنة 2015 الخاص بتنمية شبة جزيرة سيناء:

تنقسم التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار فى مصر الى نوعين . الاول القوانين والتشريعات التى تقرها الدولة لتشجيع الاستثمارات بصفة عامة . والنوع الثانى لتحفيز الاستثمارات على للتوجه الى شبة جزيرة سيناء بصفة خاصة لدفع عجلة التنمية هناك.وكان اخر تلك القوانين، قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 95 لسنة 2015 ،لتعديل القانون رقم 14 لسنة 2012 [25].فى محاولة لتلافى العيوب التى ظهرت فى قانون 2012 . وكان من ابرز الايجابيات التى جاءت فى تلك التعديلات ما يلى[26]:

1- تنظيم العلاقة بين جهاز تنمية شبة جزيرة سيناء والجهات الاخرى ، حيث اختص الجهاز بوضع الخطط وتحديد طرق استغلال الاراضى بكفاءة

([24]) نحو اطار متكامل لتنمية سيناء (0التقرير الاول)،مرجع سبق ذكره ،ص96

([25]) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 5 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء ،الجريدة الرسمية – العدد 33(مكرر) اغسطس2015

([26]) تم استقراء الايجابيات من المقالات الاتية:

-" جهاز تنمية سيناء :تعجيل القانون لتفعيل دور الجهاز بعد 3 سنوات

-مكاتب المحاسبة العالمية :تعديلات قانون التنمية المتكاملة لسيناء خطوة فى الاتجاة الصحيح .

-السيسي يخفف شروط عمل المستثمرين الاجانب فى سيناء .

موقع جريدة البورصة - http://www.alborsanews.com/2015/08/17

والاشراف على المشروعات . كما يختص باصدار قرارات التخصيص والتصاريح واجراءات التعاقد بالتعاون مع اصحاب الولاية الاصلية على الارض .

2- زيادة نسبة تملك الاجانب لاسهم الشركات المؤسسة فى سيناء حتى 100% (بعد ان كانت فى السابق 45%) على ان يكون ذلك بقرار من رئيس الجمهورية وبعد موافقة الجهات الامنية (وزارة الدفاع والداخلية والمخابرات العامة) . مع تعهد هذه الشركات بالالتزام بعدم اجراء اى تغيير فى اسماء المؤسسين او نسب الشركاء او النظام الاساسي لها حتى انقضاء كيانها القانونى .ومن المتوقع ان تساهم زيادة خصص الاجانب فى ملكية الشركات بفاعلية فى تشجيع الاستثمار الاجنبى .

3- مد نطاق تطبيق القانون على الشركات باثر رجعى حتى يناير 2011 . فى حين تخضع الشركات التى تم تأسيسها قبل هذا التاريخ لاحكام القوانين التى انشئت فى ظلها لحين انتهاء كيانها القانونى .

4- زيادة مدة حق الانتفاع الى 50 سنة طبقا لطبيعة كل نشاط ، ويجوز تجديد هذه المدة لمدد اخرى بحيث لا تزيد اجمالى مدة حق الانتفاع عن 75 سنة ، ولكن بعد موافقة مجلس ادارة جهاز تنمية سيناء .ويرى العديد من المتخصصين ان مد مدة حق الانتفاع لاكثر من 50 سنة خطوة جيدة فى طريق تشجيع الاستثمار . خاصة وانه لا يمثل عائقا امام حصول المستثمر على التمويل البنكى ، لان معظم دراسات الجدوى للمشروعات والتوقعات للمشروعات الاستثمارية تتراوح ما بين 10 الى 15 سنة .كما تساهم طول مدة حق الانتفاع التى تصل الى 75 سنة فى تشجيع اقامة المشروعات الصناعية الكبرى . خاصة وان العمر الافتراضى لغالبية المشروعات الصناعية تتراوح ما بين 25-30 عاما على حسب نوع النشاط

5- السماح لرئيس الجمهورية باستثناء مدينة او جزء منها والمناطق الشاطئية ومشروعات التنمية الخاصة بتنمية محور قناة السويس والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الواقعة بالمنطقة من الخضوع للقانون ، وبعد اخذ موافقة الجهات الامنية (وزارة الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة) ومجلس الوزراء .

6- الغاء كافة التعديلات المتعلقة بامكانية التصالح مع واضعى اليد وتمليكهم الاراضى التى حصلوا عليها من خلال وضع اليد .واعطاء الحق لمجلس ادارة جهاز التنمية او الجهة صاحبة الولاية على الارض محل النزاع اصدار القرارات المتعلقة بازالة وضع اليد او التعدى طبقا للقوانين

المنظمة فى هذا الشأن . على ان يتم اخطار الجهاز بكافة الاجراءات التى تم اتخاذها من اعمال الازالة او التعدى . مع تحميل واضع اليد او المتعدى بتكاليف اعمال الازالة .

7- تعد مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة من اكثر المشروعات استفادة من التعديلات الاخيرة .لان حق الانتفاع هو الشكل الدارج للملكية فى هذه النوعية من المشروعات ، اضافة الى طول المدة الزمنية الممنوحة لعمل هذه المشروعات

8- حرصت معظم التعديلات على ضمان عدم دخول اجهزة الدولة فى اى نزاعات قانونية مع المستثمرين الذين اجروا تعاقداتهم فى تاريخ سابق لسريان هذا القانون ،او صدر لهم قرار تخصيص او اجراء تعاقدات تمهيدية . على ان يتم توفيق اوضاعهم ضمن القوانين التى انشئت فى ظلها تلك الشركات.

وعلى الرغم من الايجابيات السابق الاشارة اليها ، الا انه مازال هناك جوانب للقصور ، يتعين تعديلها من قبل الحكومة نعرض منها الاتى :

1- لم يستطع القانون ان يحقق المستهدف من اقراره وهو حق تملك ابناء سيناء للاراضى والعقارات . لوجود نص فى القانون يجعل حق التملك مقصور على المصريين فقط (من ابوين مصريين) وقد يحرم ذلك العديد من ابناء سيناء(من ابوين غير مصريين) من حق التملك والاقتصار فقط على حق الانتفاع وهو ما قد يؤثر سلبا على رغبتهم فى المشاركة بفاعلية فى عملية التنمية .

2- وجود مادة فى القانون تمنع المصالحة مع واضعى اليد ،والتى بناء عليها قامت الدولة بالغاء جميع الملكيات السابقة المستقرة ،لانها تعتبر كل اراضى سيناء ملكا لها. قامت بمطالبة كل فرد بدفع مقابل تملكه لمنزله او ارضه حتى لو كان لديه عقود عرفيه او وضع يد مستقر . وقد اعتبر العديد من اهالى سيناء ان ذلك يعد انتقاصا من حقوق المواطنة ورفضوا هذه السياسة .الا ان البعض الاخر وافق على مبدأ تقنين الاوضاع . هذا وقد كان اخر القرارات التى اتخذتها الدولة فى هذا الشأن ، القرار 2041 لسنة 2006 . والذى الغى كافة الملكيات السابقة المستقرة لاهالى سيناء . وقامت الدولة بمطالبتهم بسداد قيمة الاراضى والعقارات التى يمتلكوها وبشروط قاسية. كان

اقلها ضررا ، عدم تملك الاسرة لاكثر من منزل واحد . على ان يتم تقدير اسعار الاراضى والمنازل طبقا للاسعار السوقية [31].

وعلى الرغم من ان هدف الدولة من هذا القرار هو تنظيم الملكيات وتقليل النزعات والحد من بيع الاراضى بطرق غير قانونية فى مقابل توفير البنية الاساسية لقاطنى هذه المناطق . الا ان هذا القرار كان له اثارا سلبية ادت الى حالة من الاستياء بين اهالى سيناء وعدم مشاركتهم بفاعلية فى تنفيذ خطط التنمية التى وضعتها الدولة . كما يرى العديد من الخبراء ان مشكلة تملك الاراضى فى سيناء عموما قد تهدد الاستقرار فى الاوضاع الاجتماعية هناك.

3- لم تتضمن لائحة القانون خريطة استثمارية واضحة .تحدد فيها المشروعات والانشطة الخاصة لكل منطقة .الامر الذى قد يؤدى الى حدوث ما يطلق عليه "عشوائية التنمية [32]".

4- الاجراءات البيروقراطية المعقدة التى تعانى منها الانشطة الاستثمارية بصفة عامة فى مصر من حيث الحصول على الموافقات المتعددة وشروط الحصول على الاستثناءات التى يقرها القانون.

5- لم يحدد القانون آلية لتسعير الاراضى ولا كيفية تخصيصها .كما ان بنود القانون لا يوجد بها ضمانات للطعن فى سلامة اجراءات طرح الاراضى فى حالة زيادة اسعارها فى المستقبل.

وقد تؤثر تلك العيوب على رغبة المستثمرين الجدد سواء من خارج سيناء او من اهالى سيناء فى المشاركة فى المشروعات المستهدف تنفيذها ضمن خطة الدولة للتنمية.

المبحث الثالث
السياسة الحكومية المقترحة

تبين من خلال كل ما سبق ان تنمية سيناء بصفة عامة ومنطقة الشمال بصفة خاصة لم تعد رفاهية بل اصبحت ضرورة ملحة ، فهى تتمتع باهمية استرتيجية منحها لها الموقع والمكان وبها من المقومات والامكانيات ما يجعل لها دورا فاعلا فى التنمية الاقتصادية فى مصر . وبناء على ذلك تبنت الحكومات المتعاقبة وعلى مدار عدة عقود العديد من السياسات الحكومية ،سواء كانت قوانين وتشريعات او سياسات مالية لتنمية وتعمير هذه المنطقة ،إلا ان جهود تلك الحكومات لم تستطع تحقيق اهداف خطة التنمية .وظهر ذلك

([31]) فاروق جويدة،مرجع سبق ذكره ،ص 49 ،ص63

([32]) نحو اطار متكامل لتنمية سيناء(0التقرير الاول)، مرجع سبق ذكره ،ص33

فى شكل فجوة بين المشروعات التى تم التخطيط لتنفيذها فى ضوء موارد وامكانيات شمال سيناء وبين المشروعات التى تم انجازها فعليا .وهو ما يعنى عجز السياسة الحكومية التى خططتها ونفذتها الدولة لتنمية شمال سيناء عن تحقيق الاثار الاقتصادية المرغوبة.كما تبين من خلال البحث ان سبب هذه الفجوة ناتج عن وجود مجموعة من المعوقات كان لها دورا فى التقليل من فاعلية هذه السياسة الحكومية.

وحتى يمكن اقتراح سياسة حكومية قادرة على انجاز تنمية شمال سيناء،فإننا نرى ان يتم ذلك تدريجيا على مرحلتين يكون الغرض منهما اعادة ترتيب الاولويات بحيث تكون كالاتى:

المرحلة الاولى : تختص هذه المرحلة بالتركيز على حل مشكلتين اساسيتين هما :**مشكلة توفير التمويل اللازم للانفاق العام** الاستثمارى اللازم لاستكمال بعض المشروعات الجارى تنفيذها وفقا للخطط السابقة وتوقفت بسبب نقص التمويل ،بالاضافة الى توفير التمويل اللازم لانجاز بعض مشروعات البنية الاساسية والخدمات العامة . **وايضا مشكلة تملك الاراضى** التى مازالت تقف عائقا امام استكمال تنفيذ خطة التنمية. ويعد تنفيذ هذه المرحلة بمثابة القاعدة التى تبنى عليها **المرحلة الثانية** من السياسة الحكومية المقترحة .والتى تتمثل فى منح الحوافز التى تشجع القطاع الخاص على تنفيذ ما تبقى من مشروعات إما بمفرده او بمشاركة الدولة .بالاضافة الى تشجيعه على توجيه استثماراته لاستغلال الامكانيات الزراعية /الصناعية والتعدينية /السياحية التى تتمتع بها شمال سيناء،والقيام بدوره فى عملية التنمية الاقتصادية .

المرحلة الاولى:

اولا: مصادر تمويل الانفاق العام الاستثمارى الموجه لتنفيذ خطط تنمية شمال سيناء.

تبين من خلال استعراض مشروعات خطة تنمية شمال سيناء ،ان معظم المشروعات تتصف بارتفاع الكثافة الرأسمالية (مشروعات عملاقة-بنية اساسية) وان من اهم اسباب توقف استكمال العديد من المشروعات ، وجود عجز فى مصادر التمويل التقليدية (الانفاق العام) وعدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات المالية لتلك المشروعات، وهو ما يدعونا الى البحث عن مصادر بديلة للتمويل . على ان يتم اختيار مصادر التمويل التى تتناسب وطبيعة كل مشروع . ومن المصادر المقترحة نعرض ما يلى :

1- التأجير التمويلى:

يعد من الاساليب التى شاع استخدامها فى السنوات الاخيرة لما يتميز به من قدرة على تخفيف الاعباء المالية على المستثمر . من حيث قدرته على توفير

بعض الاصول الرأسمالية لفترات طويلة عن طريق التأجير ،وبدون ان يتحمل المستثمر عبء شراؤها وتملكها.اى ان هذا الاسلوب يقدم تمويلا كاملا لقيمة الاصول الرأسمالية من آلات ومعدات ،اى بنسبة 100% ،وهو ما لايتوافر فى اى اسلوب اخر من اساليب التمويل- ويمكن للدولة ان تلجأ الى هذا الاسلوب للحصول على الاصول الرأسمالية اللازمة لاستكمال المشروعات المتوقفة بدون ان تتحمل باى اعباء مالية باستثناء قيمة ايجار هذه الأصول[1] .

2- انظمة البناء-التشغيل-تحويل الملكية (B.O.T)

يتضمن هذا الاسلوب قيام احد القطاعات الحكومية ،بإسناد مهمة بتصميم وتنفيذ وادارة المشروع لشركات القطاع الخاص خلال فترة زمنية يتم تحديدها ضمن بنود التعاقد (تصل الى 50عاما). ويتم بمقتضى هذا التعاقد حصول القطاع الخاص على عائدات هذا المشروع طوال فترة التعاقد . على ان تحول ملكية المشروع الى الحكومة بعد انتهاء مدة العقد فى حالة جيدة وبدون اى مقابل . ويمكن اختيار هذا الاسلوب من اساليب التمويل لاستكمال بعض المشروعات الخاصة باستغلال المناجم والمحاجر ،والتجمعات الصناعية والتجارية والسياحية .بالاضافة الى تنمية واستغلال واستصلاح الاراضى الزراعية ومشروعات اقامة شبكات الرى ،ومحطات معالجة الصرف الصحى . كما يمكن استخدامه فى انشاء المناطق الحرة وما تحتويها من مبانى ومشروعات خدمية .ويحقق هذا الاسلوب العديد من المزايا للدولة منها [2]:

أ-نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة الوطنية .

ب- حصول الدولة على المشروع متكامل فى نهاية فترة التعاقد بدون ان تتحمل الميزانية بأى اعباء .

ج-اعطاء مؤشر ايجابى عن حالة الاقتصاد القومى والجدوى الاقتصادى للمشروع ،فى حالة تولى هيئة تمويل دولية مهمة تنفيذ المشروع .

([1]) بسام احمد عثمان ، التأجير التمويلى ودوره فى تفعيل مشروعات النقل بالسكك الحديدية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 27 –العدد الثالث–(2011) ، ص604–609

([2]) وفاء عثمان، الشراكة بين القطاعين الحكومى والخاص ،(ندوة عقود المشاركة P.P.P واثارها)،القاهرة (0اغسطس2008)،ص305

د- تقليل حجم القروض العامة اللازمة لتنفيذ المشروعات ، وتخفيف العبء عن ميزانية الدولة.

3- **التمويل عن طريق البنوك المصرية** :

يمكن الاستعانة بالبنوك المصرية (تجارية او استثمارية) لتمويل استكمال مشروعات خطة التنمية .على ان يصاحب ذلك قيام الدولة بتقديم كافة الضمانات التى تشجع البنوك للقيام بهذه المهمة . ومن تلك الضمانات توافر الملاءة المالية للدولة ،اى تقديم الدولة لما يفيد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية . ويمكن للبنك المركزى ان يلعب دورا فى عملية التمويل عن طريق قيادته لمجموعة من البنوك التى لديها فائض فى السيولة ،يمكن توجيهها لتنفيذ العديد من المشروعات او من خلال منح القروض للمستثمرين باشكالها المختلفة وباسعار فائدة تدعمها الدولة .

كما يمكن للبنوك المتخصصة ان تلعب دورا فاعلا فى تنفيذ المشروعات .مثل بنك الائتمان الزراعى وبنك التنمية الصناعية للعمال .

وترجع اهمية مشاركة البنوك فى توفير مصدر لتمويل الانفاق على تنفيذ ما تبقى من خطة التنمية فى شمال سيناء من منطلق اهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.وبدلا من استثمارها فى اذون الخزانة وادوات الدين الحكومى الاخرى .بدعوى انها استثمارات آمنة ومضمونة من الدولة ، خاصة وان الدور الذى يتعين ان تقوم به البنوك هو دعم خطة التنمية من خلال تمويل مشروعات البنية الاساسية والمشروعات القومية العملاقة[3] .

4-انشاء صندوق تمويلى :

مثل صندوق "تحيا مصر" .على ان تتكون اصوله النقدية من كافة المخصصات التى تعتمدها الدولة لمشروعات التنمية ، والمنح والمعونات الاجنبية والتبرعات من المستثمرين والافراد.مع اعطاء الحق للجهة المسئولة عن الصندوق بترحيل الاموال المتاحة بالصندوق من عام لاخر . بحيث يمكن تنفيذ عدد اكبر من المشروعات مع كل زيادة فى رصيد الاموال بالصندوق [4]

5-الصندوق الاجتماعى للتنمية : يمكن لهذا الصندوق ان يساهم فى تقديم القروض الصغيرة وبتسهيلات كبيرة لاغراض تمويل الصناعات اليدوية

([3])" دور البنوك فى التنمية الاقتصادية " http://onaeg.com/?p=963221

([4]) موسوعة المجالس القومية المتخصصة، مرجع سبق ذكره،ص29

والصغيرة . مع العمل على الترويج لتلك الصناعات لما لها من دور حيوى فى تقليل معدل البطالة وتوفير المزيد من فرص عمل [1] .

6-رؤوس الاموال الاجنبية والعربية: يتعين فتح المجال امام هذا المصدر من مصادر التمويل ،لما له من دور فى اضافة المزيد من القوة الشرائية فى المجتمع و انعاش الاقتصاد القومى،مع مراعاة متطلبات الامن القومى لشمال سيناء.

7-**طرح سندات بقيم** اسمية مرتفعة للشركات الكبرى ورجال الاعمال ،على ان يمنح من يمتلكها نسبة خصم معينة من الضريبة العامة على الدخل . مع قيام الجهات المسئولة (البنك المركزى ووزارة المالية) باتخاذ الاليات اللازمة لتطبيق ذلك . على ان تدخل حصيلة هذه السندات ضمن الصندوق التمويلى الخاص بتنمية سيناء.

8-التمويل عن طريقة بورصة الاوراق المالية :

يمكن الاستعانة بالبورصة فى جذب المدخرات وتوفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات بمختلف انواعها.على ان يتم ذلك من خلال قيام الدولة بانشاء شركات مساهمة فى كل قطاع من القطاعات التنافسية (الزراعى /الصناعى/التعدينى) مع طرح جزء من اسهم هذه الشركات فى البورصة للافراد (قطاع عائلى /مستثمرين اجانب او محليين) .كما يمكن اللجوء الى طرح سندات باسم "سندات المشروع القومى لتنمية سيناء".مع منح اسعار فائدة مغرية واعفاءات ضريبية لتشجيع افراد المجتمع بكافة طوائفهم على الاكتتاب فيها .

وترجع اهمية هذا المصدر من مصادر التمويل ، الى وجود استعداد من قبل البورصة وهيئة الرقابة المالية للقيام بدورها فى تمويل المشروعات القومية من خلال اصدار الاسهم والسندات . وقد ظهر ذلك فى شكل تعديل البورصة للعديد من القوانين التى من شأنها طرح المشروعات القومية للاكتتاب العام وتعزيز دور البورصة كأداة للتمويل [2] .

([1]) المرجع السابق،ص29

([2]) " دور البورصة فى التمويل " -lqtissad.blogspot.com.eg/2012/03/blog-post_30.html

وبعد استعراض اهم مصادر التمويل المقترحة ،يمكن للدولة ان تختار منها ما يتناسب مع طبيعة كل مشروع .مع اعطاء الاولوية لاستكمال الاعمال فى المشروعات المتوقفة فى القطاعات المختلفة حتى تتحقق الكفاءة من المخصصات المالية التى وجهت لها . بالاضافة الى انجاز بعض مشروعات المرافق العامة والبنية الاساسية اللازمة لتهيئة بيئة صالحة وجاذبة للاستثمار .من تلك المشروعات نعرض الاتى:

1-القطاع الزراعى:

يتعين ان يكون لهذا القطاع الاولوية فى استكمال عناصر مشروع التنمية الزراعية المتوقفة بالاضافة الى تمويل الانفاق العام لانجاز بعض الاعمال المرتبطة بالنشاط الزراعى. ونقترح فى هذا المجال الاتى :

أ-**بالنسبة لترعة السلام** وما ترتب على تغيير مسارها عن المسار المخطط له من مشاكل ،ادت الى توقف استكمال المشروع عند المرحلة الثانية بسبب ارتفاع تكلفة توصيل المياة للمراحل التالية ، فيمكن ان تختار الدولة بين مجموعة من البدائل لتمويل الانفاق على استكمال الترعة ،حتى يتم توصيل المياة الى منطقة السر والقوارير كأخر مرحلة من مراحل ترعة السلام فى منطقة وسط سيناء. ومن تلك البدائل:

البديل الاول:اسناد مهمة توصيل المياة واستكمال المرحلة الثانية للشركات الكبرى .على ان يتم دفع مقابل هذه المهمة من خلال منحها اراضى بقيمة ما تحملته من تكاليف لتوصيل المياه لبقية اراضى المشروع

البديل الثانى :مشاركة الدولة للقطاع الخاص (ممثل فى اصحاب الاراضى) فى تحمل تكلفة انشاء محطة الرفع المطلوبة لتوصيل المياه لبقية مراحل المشروع . خاصة بالنسبة للمراحل التى تمر وسط سيناء و تتسم طبيعة اراضيها بالخصوبة . كما ان توصيل المياه لمنطقة الوسط وزراعتها يمكن ان يساعد على خلق تجمعات زراعية وايضا صناعية (قائمة على المنتجات الزراعية) وبالتالى ملء الفراغ السكانى الذى تعانى منه هذه المنطقة ، خاصة اذا علمنا ان اجمالى عدد السكان فى وسط سيناء لا يزيد عن 4000 نسمة .

البديل الثالث : الاستعانة بالابحاث والدراسات العلمية التى قامت بها معاهد البحوث المتخصصة فى ايجاد مسارات جديدة لترعة السلام تتجنب المشاكل التى حدثت نتيجة لتغيير مسارها عن المسار المخطط له .

البديل الرابع :عمل تفريعة للترعة عند بداية مرورها الى الجانب الشرقى لقناة السويس، على ان تتخذ بعد ذلك مسارها الاصلى الذى خطط له فى السابق

(المرور وسط سيناء) .خاصة وان اراضى منطقة الوسط جاهزة للزراعة ، وتعد من اكثر المناطق فى سيناء التى تعانى من الفراغ السكانى .
البديل الخامس: حفر أبار فى منطقة السر والقوارير كمصدر بديل للمياه أو توصيل المياه من خلال أنابيب بدلا من محطات الرفع.
مع ملاحظة ان الاختيار بين هذه البدائل يتم بناء على عمل تحليل للمنافع والتكاليف لكل بديل . واختيار البديل الافضل الذى يساهم فى توصيل المياة لباقى مراحل المشروع باقل تكلفة .

ب) يتعين على الدولة تقديم الدعم اللازم لانشاء السدود والهرابات (خزانات مياه ارضية لتخزين مياة الامطار) للاستفادة من مياة الامطار والسيول فى التوسع الافقى للزراعة . خاصة وان هناك بعض الدراسات التى اشارت الى امكانية زراعة ما يقرب من 70 الف فدان على مياة الامطار فى الجزء الشمالى الشرقى لسيناء . كما يساعد تخزين هذه المياة على تقليل على ما قد يترتب عليها من اثار سلبية تتمثل فى اتلاف المحاصيل والمرافق والاراضى .ويفضل ان يتم الاستفادة من هذه المياة فى اطار تخطيط يضمن تحقيق التنمية المستدامة ،والمتمثلة فى زيادة الجهود المبذولة من قبل الوزراة المسئولة للكشف عن مصادر للمياه وتجهيز الابار العميقة ،خاصة فى منطقة وسط سيناء التى بها مخزون جوفى من المياة يمكن ان يساعد فى زراعة مساحات الاراضى الخصبة بها .حيث تساعد زراعتها على زيادة ارتباط الافراد بالارض وخلق تجمعات زراعية مستقرة بدلا من انتقالهم الى مسار ترعة الشيخ جابر بحثا عن مصادر للمياة والرعى .على ان يتم استغلال هذه المياه بما يحافظ على الخزان الجوفى للمياه ويحفظ حقوق الاجيال القادمة [1].

ج) إنشاء وحدات تحلية جديدة للمياة لبعض الابار التى تتسم بدرجات ملوحة عالية ،لتحسين جودة المياه مع الاستعانة بالابتكارات ذات التكلفة المنخفضة التى يقدمها المخترعون فى هذا المجال.من ناحية اخرى، يتعين على الدولة فى هذا المقام ان تدعو الى استخدام الوسائل الحديثة للرى (الرى بالتنقيط والرش)فى المناطق التى لا تصلها ترعة السلام .
وايضا الدعوة لزراعة انواع المحاصيل التى تتحمل الجفاف والملوحة . على ان يتم ذلك من خلال الجمعيات الزراعية من ناحية وتفعيل الحوافز التى تم ادراجها ضمن القانون 143 لسنة 1981 فى شأن الاراضى الصحراوية

---

[1] رانيا صبرى واخرون،مرجع سبق ذكره،ص54

والمتعلقة بتحديد الحد الاقصى للملكية على حسب الاسلوب المستخدم لرى الارض .لما لذلك من اثر ايجابى على ترشيد استخدام موارد المياة المتاحة [2]

.

د) زراعة الأراضى الجاهزة للزراعة فى زمام ترعة الشيخ جابر والبالغ مساحتها 21731 فدان. إما بمفردها (من خلال تولى جهاز الخدمة الوطنية بالقوات المسلحة مهمة زراعتها) او بمشاركة الشركات الاستثمارية. بغرض القضاء على ظاهرة التعدى على الأراضى. خاصة وأن من ضمن الاسباب التى أدت بالحكومة إلى وقف تدفق المياة فى ترعة السلام (المرحلة الأولى) قبل سنة 2011 هو انتشار ظاهرة وضع اليد على الأراضى الواقعة ضمن نطاق أراضى المشروع . كما يمكن انشاء مراكز بحثيه تتيح المشورة وتوجه النصح لمن يريد زراعة وتنمية الأراضى بالطرق المثلى للاستغلال. حيث يتوقع أن يكون لذلك اثار ايجابية على المستثمرين سواء كان من أهالى سيناء اوخريجى معاهد زراعية او مستثمرين من الوادى والدلتا. خاصة مع ظهور مشكلة اختلاف الثقافات الزراعية (طرق الزراعة) بين أهل سيناء الذين لديهم خبرة ومعرفه بظروف المناخ وطرق الزراعة فى الصحراء و انواع المحاصيل التى تناسبها ، وبين القادمين من الوادى الذين يقومون باتباع نفس أساليب الزراعة والرى بل ونفس المحاصيل التى كان يتم زرعتها فى أراضى الوادى. لكل ذلك هناك أهميه لتثقيف الوافدين من الوادى زراعيا حتى يختاروا طرق الزراعة والرى وأنواع المحاصيل التى تتناسب مع الظروف الصحراوية.

هـ) قيام الدولة ممثلة فى وزارة الزراعة بإنشاء الشبكات الداخلية للأرض التى سبق تخصيصها لشباب الخريجين فى شمال سيناء لمساعدتهم على البدء فى زراعه أراضيهم.

2-القطاع السياحى

على الرغم من وجود توجه عام لانسحاب الدولة من منافسة القطاع الخاص فى هذا القطاع . واقتصار دورها على الاشراف والرقابة إلا ان دورها فى توفير المناخ المناسب للتنمية والاستثمار ، يجعلنا نقترح ان **تتضمن السياسة المقترحة إنجاز الأتى** :

([2]) مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)،مرجع سبق ذكره ص 117

أ) انشاء الكليات والمعاهد السياحية لتعليم وتدريب ابناء المنطقة ، حتى تتاح لهم فرصة العمل . خاصة وان الواقع يشير الى اعتماد القطاع السياحى بصورة اساسية على العاملين من خارج سيناء ، فى حين يقتصر دور ابناء سيناء على القيام ببعض وظائف الخدمات .

ب) استكمال البنية الاساسية وتوصيل المرافق للاراضى التى تم تخصيصها لاقامة قرى سياحية (للشركات والجمعيات والنقابات) (مثل مشروع بالوظة /رومانة) وذلك لاثبات جدية الدولة تجاه التزاماتها بتوفير المناخ المشجع على اقامة المشروعات السياحية .خاصة وان انشاء هذه المشروعات فى تلك المناطق سوف يساهم فى تعميرها والاسراع فى عملية التنمية السياحية بها. كما يمكن للدولة -تخفيفا للاعباء الواقعة على ميزانية الدولة - ان تحمل المستثمر بالجزء الاكبر من تكلفة توفير البنية الاساسية ،فى مقابل تخصيص الاراضى باسعار منخفضة وبشروط ميسرة . مع وضع الضوابط الكافية التى تمنع اى متاجرة /مضاربة على تلك الاراضى[3] .

ج) تبنى مفهوم التنمية السياحية المستدامة من خلال اتخاذ كافة الاجراءات والسياسات اللازمة لتطوير المناطق السياحية الغير مستغلة .) مع وضع البرامج الاعلامية الخاصة بالترويج السياحى وتعريف المستهلك بانواع المنتج السياحى المتوفرة فى شمال سيناء(ترفيهى/علاجى/علمى/دينى).كما يمكن للدولة ان تستعين بالمستشار الثقافى فى الخارج للترويج السياحى فى العالم [4].

د) تطوير الطرق التاريخية و ادراج المناطق التاريخية على خريطة المزارات السياحية فى بعض المدن التى يمكن ان يكون لها دورا فى التنمية (مدينة الفرما /قلعتا /العريش/نخل). خاصة وان بعض الدراسات اشارت الى ان تنمية بعض المناطق مثل محور الفرما ،سوف يضاعف من حجم العملة الاجنبية نتيجة لزيادة اعداد

([3]) المرجع السابق ،ص172

([4]) توصيات فاعليات منتدى "نحو خارطة طريق للاسراع بتنمية وتعمير سيناء ". المنتدى العلمى لجامعة قناة السويس- الاسماعلية ، (0اكتوبر 2012) ،ص169

السائحين بالاضافة الى إحداث تنمية حقيقية لما يقرب من 25 مجتمعا محليا يقع على امتداد هذا المحور الفريد [5].

3- قطاع التنمية الصناعية والتعدينية :

تعد الثروة التعدينية من الموارد الطبيعية الهامة فى شمال سيناء .لما لها من دور مباشر أو غير مباشر فى عمليات التصنيع والتعمير والزراعة واستصلاح الأراضى وغير ذلك من مجالات التنمية. ويكون تأثيرها اكبر على الناتج القومى عندما يتم استغلالها كمدخلات لصناعات رئيسية مثل صناعة الاسمنت / الزجاج/ الكيماويات ومواد البناء. كما يتوقع ان يترتب على تحقيق هدف التنمية الصناعية القائمة على الثروة التعدينية توفير ما يقرب من 250 الف فرصة عمل .لذلك يتعين التخطيط الجيد للاستفادة منها وتوجية عمليات الانتاج المعتمدة عليها وفقا للأصول العلمية خاصة وأن الثروة التعدينية تعد بمثابة مورد ناضب لا يمكن تعويضه. ونظرا لاهمية هذا القطاع هناك ضرورة **لاستكمال كل مما يلى** :

أ) المشروعات الضخمة التى توقفت بسبب النقص فى التمويل مثل الانتهاء من مجمع تسييل الغاز الطبيعى. لما له من أهمية فى المجال الصناعى وحتى يمكن الاستفادة منه فى المدن الصناعية التى اقامتها الدولة.

ب) أعمال البنية الاساسية لمناطق الصناعات الثقيلة حتى يمكن تشغيلها بأقصى طاقة لها. خاصة وان عدم البدء فى تشغيل هذه المناطق حتى الان يمثل اهدار لما تم انفاقه لانشاء البنية الاساسية وعدم القدرة على الاستفادة من تلك المناطق فى عملية التنمية

ج) مد خط السكك الحديدية إلى منطقة رفح وتوصيله لمنطقة الصناعات الثقيلة فى وسط سيناء حيث تتركز معظم الخامات التعدينية.مع توفير كافة مرافق البنية الاساسية اللازمة لتنمية هذا القطاع الحيوى .خاصة وان عدم توافرها يزيد من تكاليف المشروعات التعدينية .كما يتعين على الدولة توفير كافة الخدمات المستحقة من تعليم ورعاية صحية اللازمة لخلق تجمعات سكانية بهذه المناطق او قريبة منها .

([5]) ندوة الاهرام "سيناء على طريق التنمية" العدد 46095 السنة 137

http://www.masress.com/aharam

د) انشاء معاهد فنية وكليات متخصصة بمجال الثروة التعدينية لاعداد العقول البشرية القادرة على تنمية هذا القطاع الحيوى والذى تنفرد به شمال سيناء.

ه) استكمال مد خطوط الغاز الطبيعى لكافة المدن الصناعية لتغذية محطات الكهرباء والمصانع لضمان استمرار العملية الانتاجية.

4-قطاع البنية الاساسية والخدمات العامة:

نظرا لاهمية التنفيذ المبكر لمشروعات البنية الاساسية من طرق وكبارى وخطوط السكك الحديدية والموانىء ...وغيرها .باعتبارها شرط مسبق لاقامة المشروعات التنموية واداة فعالة لتحفيز الاستثمارات المباشرة التى يقوم بها القطاع الخاص، للاسراع بتحقيق هدف التوطن فى شمال سيناء .يتعين على الدولة **الاسراع فى الانتهاء من الأتى** :

أ) تطوير واحياء طريق الحج القديم ومحاولة تفعيل دوره على المستوى الدولى ليربط بين مصر ودول الخليج العربى.

ب) استكمال بناء وتشغيل خط السكة الحديد الساحلى باعتباره دعامة اساسية للنقل البرى على المدى القصير .مع العمل على ربط مناجم الفحم بمنطقة المغارة بنفس الخط.

ج) تطوير ميناء العريش لربط سيناء بدول البحر المتوسط

د) تطوير بعض المطارات مثل مطار العريش لاستخدامها كمطارات محلية بشكل مبدئى الى ان يتم تطويرهم لتصبح فيما بعد مطارات دولية تواكب النشاط العمرانى والتجارى بسيناء الى جانب النشاط السياحى.

اما بالنسبة للخدمات العامة خاصة الجديرة بالاشباع (قطاع التعليم و قطاع الصحة،) فيجب ان تتضمن المرحلة الاولى من السياسة الحكومية **تنفيذ المقترحات الاتية:**

أ) التوسع فى تقديم الخدمات التعليمية من خلال العمل على زيادة عدد المدارس والفصول فى مختلف المراحل التعليمية .مع تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع الافراد على العمل فى المحافظة وانشاء جامعة حكومية تضم مختلف الكليات –خاصة التى توفر العنصر البشرى المؤهل للمشاركة بفاعلية فى مشروعات التنمية –بمصروفات تتناسب مع محدودى الدخل . بالاضافة الى تطوير ما هو قائم من كليات ومعاهد.

ب) انشاء المدارس الاساسية ومدارس الفصل الواحد فى كل التجمعات البدوية مهما بعدت او صغر حجمها . بالاضافة الى الاهتمام بالتوعية

فى برامج محو الامية بين الامهات والفتيات والرجال للحد من الامية ولتحسين مستوى تعليم الاطفال وزيادة قدرتهم فى الحصول على فرص عمل جيدة فيما بعد. ودراسة عمل مدارس داخلية لتوفير تكاليف الانتقال للدارسين ولتحسين متابعة المدرسين للطلاب لرفع مستواهم التعليمي.

ج) تمهيد طرق وخطوط النقل لتسهيل وصول الخدمات الطبية للتجمعات السكانية .خاصة وان تكلفة انشاء اى وحدة للخدمات الصحية بهذه المناطق سوف تكون مرتفعة مهما صغر حجمها . كما توجد ضرورة لانشاء العديد من المستشفيات لمواكبة متطلبات التنمية واستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة . مع تقديم كافة الحوافز المطلوبة لجذب العنصر البشرى ،سواء كان اطباء او هيئة معاونة ، للعمل فى تلك المستشفيات والوحدات الصحية .

ولان توفير كل من مياة الشرب و خدمة الصرف الصحى من المحددات الرئيسية للتنمية الشاملة ،خاصة انها تحدد مدى اهتمام الدولة بتوفير الرفاهية لافراد المجتمع ، لذلك يتعين على الدولة الاهتمام بتخصيص الاعتمادات الخاصة باجراء عمليات الصيانة لشبكات المياة للتغلب على ارتفاع نسبة الفاقد والتى تراوحت نسبتهامن 25-40% . مع تشديد الرقابة وتوقيع الغرامات لمنع الافراد من استخدام مياه الشرب فى الزراعة لتوفيرها للاستخدامات المنزلية .خاصة وان هؤلاء الافراد يقومون بالتعدى على خطوط الامداد بمياة النيل التى تمد المحافظة بالمياة العذبة النقية . حيث تبين أن من اهم اسباب انخفاض حصة شمال سيناء من المياة بعد ثورة 25 يناير قيام عدد كبير من اصحاب المزارع بتوصيل خراطيم من خط مياة الشرب الرئيسى لرى مزارعهم بعد يأسهم من وصول مياة ترعة السلام بالاضافة الى تحميل جزء من محطات مياة الشرب بالقنطرة شرق على نفس خطوط مياة سيناء.يضاف الى ذلك إجراء عمليات الصيانة لشبكات الصرف الصحى القائمة لتحسين كفاءة الخدمة المقدمة[6].

ثانيا: تملك الاراضى فى سيناء بصفة عامة ،والشمال بصفة خاصة:

لحل مشكلة تملك الاراضى فى شمال سيناء ،يتعين على الدولة اعادة النظر فى بعض مواد القرار بقانون 95 لسنة 2015 لتشجيع الافراد والمستثمرين (بدو سيناء/محافظات الوادى) على تملك الاراضى واستصلاحها وزراعتها فى سيناء عموما وفى الشمال بصفة خاصة ، على ان يكون الغرض مما سيتم

([6]) اين مياة الشرب فى سيناء ؟ http://www.madamasr.com/ar/opinion

اقتراحه ، ازالة الالتباس او عدم الوضوح فى نصوص بعض المواد و اضافة بعض الاحكام الاخرى التى تعد بمثابة التزام على المستثمرين لتنفيذ مشروعات التنمية فى ضوء خطة تنمية شمال سيناء **ومن هذا المنطلق نقترح الاتى:**

1-اصدار تشريع لتخصيص نسبة من أراضى مشروع ترعه السلام لابناء سيناء على أن تكون أسعارها رمزيه. كما يقترح تحديد نسبه من هذه الاراضى لشباب الخريجين من محافظات الوادى بأسعار رمزية مشروطة بعدم البيع.ومن يخالف ذلك يتعرض للعقاب الجنائى . خاصة وان مشكلة تملك الاراضى تجعل هناك صعوبة فى ضبط الامن ومحاربة زراعة المخدرات. مع العمل على إنشاء مجتمعات خدمية قروية على مسار ترعة السلام لاستيعاب هؤلاء الشباب.

2-ان تتضمن التعديلات فى القانون ما يساهم فى تحقيق الاتى [7]:

أ) تحديد نسب تخصيص الاراضى بين الفئات المختلفة من المستثمرين بحيث يتم منح اوزان نسبية اكبر للفئات التى يمكن ان تساهم بدرجة اكبر فى تحقيق اهداف التنمية الخاصة بشمال سيناء

ب) وضع التزام على المستثمرين بشأن حجم العمالة المصرية فى المشروع ، وتجهيز اماكن للتجمعات السكانية خاصة بالنسبة لكبار المستثمرين .

ج) إلزام المستثمر بتنفيذ بعض المشروعات المرتبطة بالنشاط الزراعى ،مثل الصناعات القائمة على الانتاج الزراعى حتى تزيد فرص التوظف ويتحقق هدف التوطن .

د) تفعيل المادة المتعلقة بالتزام مالك الارض بتنفيذ البرنامج الزمنى المقدم لتنفيذ المشروع ، وفى النشاط الاقتصادى الذى تم تحديده للاستثمار فيه من قبل جهاز تنمية سيناء ، وإلا يلغى ما تم تخصيصه له من ارضى .

وبعد اخذ المقترحات السابقة فى الاعتبار وايجاد مصادر لتمويل الانفاق العام لاستكمال المشروعات المتوقفة وتنفيذ بعض مشروعات البنية الاساسية والخدمات العامة الاخرى ،ومن منطلق تطبيق مبدأ المالية الوظيفية والتى نعنى بها تلك السياسة التى يتم صياغتها على اسس علمية سليمة بحيث توجه

([7]) المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية،مرجع سبق ذكره ،ص50

كافة ادواتها (الانفاقية /الضريبية/الائتمانية) التى تمكنها من احداث الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوبة تحقيقا لاهداف المجتمع .تبدأ المرحلة الثانية من اقتراحنا للسياسات الحكومية والتى تعتمد بصورة اساسية على السياسة المالية لما لها من دور فى إحداث اثار اقتصادية مرغوبة تتمثل فى تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات واستغلال ما تتمتع به شمال سيناء من موارد اقتصادية وبما يحقق اهداف المجتمع. وفى ضوء تطبيق مبدأ النفقات الوظيفية والتى تعنى" تلك النفقة التى يتم تخصيصها وتحديد نوعها ومجالها وحجمها وتوقيتها وفقا للاثار الاقتصادية الناتجة عنها لكى تساعد على تحقيق اهداف المجتمع. **يمكن وضع السياسة المالية الاتية :**

1- السياسة الانفاقية:

أ) اقامة خزانات علوية فى المدن الكبرى لحل مشكلة المياة وخاصة الادوار العليا بالضواحى الجديدة

ب) اقامة خزانات علوية فى المدن الكبرى لحل مشكلة المياة وخاصة الادوار العليا بالضواحى الجديدة

ج)انشاء هرابات ارضية جديدة لتخزين مياة الامطار بها ،والاستفادة منها كمياة للشرب للاغراض المنزلية

ح)حفر ابار فى منطقة رفح والشيخ زويد فى خزان الكثبان الرملية ذى النوعية الصالحة لمياة الشرب النقية للتغلب على مشكلة نقص المياة.

د) انشاء وحدات تحلية جديدة لمياة الابار ذات درجات الملوحة العالية .لتحسين جودة المياة وصلاحيتها .مع الالتزام بتوزيع المياة بسيارات الفنطاس على المناطق المحرومة من توافر المياة .

ذ)تنفيذ شبكات الصرف الصحى فى المدن المحرومة من تلك الخدمة ، خاصة وان عدم توافرها يشكل عبء على المواطنين ويؤثر سلبا على الصحة العامة

س)انشاء المزيد من محطات المعالجة لمياة الصرف الصحى لاستخدامها فى اقامة مشروعات زراعية بدلا من صرفها فى البحر بدون ان يتم استغلالها .

ص) قيام الدولة بشق المزيد من الطرق (خاصة الفرعية) لربط التجمعات الصناعية بالمحاور الرئيسية لتسهيل حركة النقل ،ويفضل انشاء شبكة من السكك الحديدية تصل الى وسط سيناء لخدمة ما بها من مناطق صناعية ومناطق التنقيب عن الثروة المعدنية بدلا من شبكة الطرق

ط)تنفيذ سلسلة من الكبارى والانفاق تحت القناة لربط سيناء بالوادى ، خاصة وان خطوط المواصلات المتاحة حاليا لم تعد كافية .(وهو ما يتم حاليا ضمن خطة اعادة احياء مشروع تنمية سيناء والتى تركز على ايجاد وسائل اتصال جديدة بين سيناء و-خاصة منطقة الشمال – ومحافظات الوادى والقناة .من خلال حفر عدد من الانفاق اسفل قناة السويس . تعمل على تسهيل عمليات نقل السلع والمعدات والافراد من والى سيناء .)

ه) العمل على بناء تجمعات سكانية يتوافر فيها كافة متطلبات الحياة من بنية اساسية وخدمات مستحقة وثقافة وتموين ، خاصة فى منطقة وسط سيناء للحيلولة دون تفريغها سكانيا فى ظل الاتجاة السائد لنزوح السكان منها الى مناطق الشمال والجنوب حيث يتوافر حجم ومستوى افضل من الخدمات .

و) تشجيع الدولة لمشاركة المجتمع المحلى فى التنمية السياحية من خلال تقديمها للدعم والمساندة للبدو ،حتى يتمكنوا من انشاء المنشأت السياحية فى المناطق القريبة من المحميات.على ان ياخذ هذا الدعم شكل تخصيص الاراضى لهذا الغرض باسعار زهيدة ووفقا لاجراءات اقل صرامة من تلك التى تحتاجها التسهيلات السياحية الكبيرة والتى تحتاج الى رأس مال ضخم .

ي)توجيه الدولة لسياستها الانفاقية لإقامة أسواق تجارية ومناطق صناعية للمنتجات الزراعية، بالقرب من ميناء العريش لتصدير بعض المنتجات التى تتميز بها منطقة شمال سيناء بميزة نسبية.

2- السياسة الضريبية:

أ) منح الحوافز اللازمة لتشجيع المستثمرين(اجانب/محليين) على إعادة تشغيل مشروع فحم المغارة إما بمفرده أو بمشاركة الدولة. خاصة وأن هناك مخزون ضخم من الفحم يمكن استغلاله. وقد قدرت بعض الدراسات ان استغلال هذا الاحتياطى يمكن ان يقلل من الكميات المستوردة من الفحم لأغراض التكويك والوقود بمقدار يصل إلى 600 الف جنية/ سنة وبالتالى توفير قيمتها بالعملة الأجنبية. بالإضافة إلى توفير فرص لتشغيل العمالة وإكسابها الخبرة بالتعامل مع التكنولوجيا الحديثة [8].

ب) منح الحوافز واصدار التشريعات التى تعمل على جذب الأستثمارات والخبرات العالمية والمحلية لعمليات المسح الجيولوجى للوصول إلى

([8]) مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)،مرجع سبق ذكره ،ص 167

صورة دقيقة عما يوجد فى باطن أراضى شمال سيناء من ثروات طبيعية متمثلة فى شكل معادن ومواد خام. بالإضافة إلى دور الدولة فى توفير كافة المعلومات والبيانات الدقيقة حول حجم الثروة التعدينية.

ج) لمزيد من التشجيع على التوطن فى شمال سيناء يمكن الاستعانة بالحوافز والقوانين لنقل الصناعات ذات الطبيعة الخاصة والموجود حاليا داخل القاهرة لإعادة توطينها فى شمال سيناء بالقرب من مصادر مدخلات الانتاج مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة اقامة مجتمعات عمرانية متكاملة يتوافر فيها كافة الخدمات الاجتماعية وبها كافة المرافق العامة لتحفيز العاملين فى تلك الصناعات على الانتقال إلى هذه المجتمعات الجديدة.

ح)تقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات الائتمانية اللازمة لإقامة المشروعات المتوسطة والضخمة عالية القيمة المضافة (البتروكيماويات / الصناعات الالكترونية) فى المناطق الصناعية والتى تعتمد بصورة اساسية على الثروات المعدنية والخامات المتوفرة فى شمال سيناء. .خاصة مع توافر المواد الخام اللازمة لهذه المشروعات .وحتى يمكن اقامة صناعات التعدين لرفع القيمة المضافة للخامات وتصديرها كسلع للخارج. ، نظرا لأن تصنيع المواد الخام يحقق العديد من المزايا منها رفع القيمة المضافة للمادة الخام وزيادة حجم وقيمة صادراتها والحصول على المزيد من العملة الاجنبية .كما تساهم عملية التصنيع فى خلق مجتمعات صناعية وتوفير فرص عمل خاصة فى حالة تعدد الصناعات التى تستخدم هذه المواد ،اضافة الى انخفاض حجم الاستيراد والتوسع فى انتاج السلع البديلة للواردات .

د) ان تقوم هيئة الاستثمار بعمل دراسة جدوى للمشروعات الصناعية المستهدف تنفيذها فى شمال سيناء مع وضع كافة الحوافز الخاصة بطبيعة كل مشروع وما يقرر لها من اعفاءات تتناسب ايضا مع طبيعة كل مشروع مع استثناء شمال سيناء من نظم المزايدات ومقابل التراخيص المعمول بها حاليا.

ذ)تقديم الحوافز الاستثنائية لمشروعات شمال سيناء لتشجيع التصدير.

س)تقديم الحوافز اللازمة لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لما لها من دور هام فى التنمية الصناعية واتاحة فرص عمل بين اهالى سيناء خاصة اذا كانت تلك المشروعات تغذى وتكمل المشروعات الكبرى والمتوسطة. على ان يكون ذلك من خلال قيام الدولة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية بتقديم الدعم المالى

والفنى اللازمين لاقامة مراكز لتشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، و نشر هذه المراكز داخل التجمعات البدوية .

ص)تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروع الكبريت إما بمفرده أو بمشاركة الدولة للاستفادة من مخزون الكبريت الضخم الذى تتميز به شمال سيناء، خاصة وإن شركات التنقيب كشفت عن توافر حجم كبير من الأحتياطى يمكن استغلاله، كما أن وجود خطوط الغاز الطبيعى فى مناطق توافر عنصر الكبريت تعد من العناصر التى تساهم فى الاسراع فى بدء تشغيل المشروع.

ط) تقديم الحوافز اللازمة لقيام ا لقطاع الخاص بانشاء مصانع لتصنيع الخلايا الشمسية التى تعتمد على عنصر الرمال البيضاء وتصديرها للخارج ، وانشاء محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية .كما يمكن استغلالها فى تحلية مياة البحار خاصة وان مصر تحتل المركز الخامس على مستوى المنطقة من حيث القدرة الساحلية على توليد الطاقة الشمسية .

ع) تقديم الحوافز للقطاع الخاص للبدء فى انتاج الكهرباء اللازمة لتشغيل المصانع باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (طاقة شمسية /رياح) ،خاصة وان معظم المصانع كثيف الطاقة ،الامر الذى يمكن ان يخفف العبء على الاحمال الكهربائية المتاحة من ناحية ويخفض من قيمة بند الدعم فى ميزانية الدولة من ناحية اخرى.

غ) تقديم الحوافز للقطاع الخاص لانشاء محطات لتحلية المياة لتوفير المياة اللازمة لعمليات التصنيع.

ف) تشجيع القطاع الخاص على اقامة المجتمعات السياحية المتكاملة فى المناطق النائية مع التخطيط الجيد لها .بحيث يتم ذلك فى اطار تحميل ميزانية الدولة باقل قدر ممكن من الاعباء.

ق) وضع سياسة ضريبية تعتمد فى الاساس على تقديم الحوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى كافة المجالات السياحية المتاحة فى شمال سيناء ، خاصة وان هناك العديد من المشروعات المقترحة التى توفر العديد من فرص العمل لابناء سيناء وغيرهم وتضيف الى الطاقة الفندقية للقطاع السياحى وتزيد من عدد الليالى السياحية .(مثل مشروع شاطىء الرواق ببئر العبد والذى تصل مساحته الى 30 مليون متر مربع ، ويمكن للدولة ان تطرحه لمستثمر رئيسي او تدخل الدولة فى المشروع كشريك بالارض)

ك) منح حوافز لتشجيع شركات التنمية السياحية المحلية والاجنبية على التنمية السياحية المتكاملة خاصة فى المناطق النائية.

ل) توجيه المستثمرين لانشاء شركات صيد لتداول وتجهيز وحفظ وتعبئة الاسماك وصيانة مراكب الصيد. بالإضافة إلى العمل على استغلال الأراضى الملاصقة لبحيرة البردويل فى الأنشطة المتعلقة بالاستزراع السمكى. خاصة مع وجود اتجاه عام لرفض فكرة عمل مشروعات مزارع سمكية فى منطقة مشروع ترعة السلام لما تشكله هذه النوعية من المزارع من ضغط على محطات الصرف والمياه الحالية (من حيث ساعات التشغيل / كمية المياة المنصرفة التى تستوعبها). مما يقلل من العمر الافتراضى لطلمبات محطات الصرف. كما أن لها تأثير سلبى على البنية الاساسية للرى والصرف بالمنطقة[9].

م) تقديم الحوافز الضريبية المتمثلة فى الاعفاء من الضرائب الجمركية التى تفرض على أدوات ومعدات الصيد المستوردة لتشجيع التوجه لنشاط الصيد (خاصة وأن هذا النشاط تزاد أهميته يوما بعد يوم إلى أن أصبح نسبه مشاركته (الاستزراع السمكى) تمثل 74% من الناتج القومى المصرى من الاسماك .مع تعديل القانون 124 لسة 1983 بحيث يُجرم استخدام مياه الصرف الزراعي فى المزارع السمكية حيث يؤثر ذلك سلبا على السمعة الدولية للأسماك المنتجة فى مصر ويقلل من حجم الصادرات. وايضا تشديد عقوبة التعدى على حرم البحيرات (البردويل)

---

[9] جريدة الاخبار .. العدد 7134 لسنة 55 -تاريخ 2007/3/24

قائمة المراجع

اولا: الكتب

-ابراهيم امين غالى ،سيناء المصرية عبر التاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2012

- د/اسماعيل سراج الدين –سيناء فى قلب مصر – مكتبة الاسكندرية – الاسكندرية -2010

-د/حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية ، دار فاروس العلمية .الاسكندرية ،2012

-الهيئة العامة للاستعلامات ،سيناء والمشروع القومى والتنمية — القاهرة -1995

-فاروق جويدة "اغتصاب وطن " –دار الشروق – القاهرة -2010

- ممدوح حامد عطية ،شبه جزيرة سيناء ، المكتب العربى للمعارف – القاهرة -1999

ثانيا:التقارير والدوريات والبحوث

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار فى محافظة شمال سيناء –القاهرة –مارس 2010.

- بسام احمد عثمان ، التأجير التمويلى ودوره فى تفعيل مشروعات النقل بالسكك الحديدية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 27 –العدد الثالث-2011(ص604-609)

-رانيا صبرى واخرون ، الرؤية المستقبلية لتنمية سيناء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار –مجلس الوزراء المصرى – القاهرة – يونيو -2009

- د/محمد عمر ابو دوح ،امكانيات السياسة المالية فى تحقيق الامن المائى المصرى فى ظل تنامى التنافس الاقليمى والعالمى على مياة النيل ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،مجلد 4، يناير 2012

- مركز معلومات مجلس الشورى، ، التنمية المتكاملة لسيناء ومحاور السياسة المنفذة لها ، التقرير النهائى للجنة الانتاج الصناعى والطاقة، دورة الانعقاد العادى 29–القاهرة 2009

-مركز المعلومات ودعم القرار، نحو اطار متكامل لتنمية سيناء(0التقرير الاول) ، الادارة العامة لمتابعة وتقويم السياسات ،مجلس الوزراء المصرى ، مارس 2013

- معهد التخطيط القومى، مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء) ،سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (201) ، القاهرة ، اغسطس 2007
-معهد التخطيط القومى، المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الاراضى الصحراوية -سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (223) — القاهرة -يوليو 2010
-" موسوعة المجالس القومية المتخصصة -تفعيل تنمية وتعمير سيناء ..استرتيجية حتمية لمصر " - المجلد 37 (2011/2010)

ثالثا : مراجع من الشبكة الدولية
-الاطماع الاسرائيلية فى المياة العربية وانعكاساتها على الامن القومى العربى .
http:// www.alukah.net/ publication _competitions/0140041/

- التوجة الاستراتيجى للدولة لتعمير وتنمية سيناء 2009 - مركزالمعلومات -محافظة شمال سيناء .
/http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

- اعرف بلدك "سيناء الهيكل العمرانى" ..
http://www.ouregypt.us/saina/sainas3.html
-المياة العربية وحروب اسرائيل المستقبلية
htt://www.djazairnews .info/index.php?view =article&tmpl=component&id =53894

-"اين مياة الشرب فى سيناء" "
http://www.madamasr.com/ar/opinion

- بيانات احصائية موجزة 2012 ، مركز معلومات شمال سيناء
http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib
202013

- بيانات قطاعية مقارنة "شمال سيناء منذ التحرير 1981-2012 ."...
http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib 2012-1981

- تجميد 700 مليون جنيه فى مشروع ربط سيناء والدلتا
http://www.masress.com/alwafd/11650

– جدوى استكمال خط السكك الحديد من بئر العبد حتى رفح ، 2005 ، مركز معلومات ،محافظة شمال سيناء .
/http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib

-خط السكك الحديدية (الاسماعلية/ رفح)
http://www.masress.com/alwafd/11650

-دور البنوك فى التنمية الاقتصادية
http://onaeg.com/?p=963221

-"دور البورصة فى التمويل "
Iqtissad.blogspot.com.eg/2012/03/blog-post_30.html.

-عاطف هلال ،.. المشروع القومى لتنمية سيناء (1994-2017)
/mental_responsses/water_resources/sinsinatdev
http:// atef . helals.net

- مجدى البسطويسي واخرون ، تقييم ودراسة استرتيجية التنمية العمرانية الشاملة لاقليم سيناء وقناة السويس حتى عام 2017 .
AL-Azhar University Engineeering Journal ,JAUES.Vol.2,No.9,Apr.2007

- مزايا قانون التملك الجديد
http://www.alborsanews.com/2015/08/17

من المقالات الاتية:
-"جهاز تنمية سيناء :تعجيل القانون لتفعيل دور الجهاز بعد 3 سنوات
-مكاتب المحاسبة العالمية :تعديلات قانون التنمية المتكاملة لسيناء خطوة فى الاتجاة الصحيح .
-السيسي يخفف شروط عمل المستثمرين الاجانب فى سيناء

- مشروعات لم تكتمل،مركز معلومات شمال سيناء
http://www.northsinai.gov.eg/studies/DocLib.

-مصر تطالب اسرائيل ب 500 مليار دولار لتعويض عن احتلال سيناء
http://www.anp-dzc.om/t10317 _topic

-مقومات وفرص الاستثمار،مركز معلومات شمال سيناء
http://www.northssinai
..gov.eg/invest/opportunity/display.aspx?ID-14

-من عام 1916 مرورا بعام 1967 وحتى عام 2000 ..لا نصيب للمواطن في قطارات سيناء
http://www.masress.com /alahaly2603/

-ندوة الاهرام "سيناء على طريق التنمية "العدد 46095 السنة 137
http://www.masress.com/aharam...

ثالثا :مقالات من الصحف المصرية:
- الاخبار .. العدد 7134 لسنة 55 –تاريخ 2007/3/24
- المصرى اليوم – "30 عاما من المشروعات فى سيناء ...تنمية من ورق " السنة العاشرة –العدد 3420 –تاريخ 2013/10/25
- المصرى اليوم.."ترعة السلام مليئة بالعيوب وتوشكى معزولة ..ولن ايأس من ممر التنمية " ،حوار فاروق الباز –تاريخ 2009/3/29
- شيماء ابو الليل ، "حروب ال19 عاما على تنمية سيناء "، الاهرام العدد 46151 –تاريخ 2013/4/15
رابعا : الندوات والمؤتمرات:
-" نحو خارطة طريق للاسراع بتنمية وتعمير سيناء ".، المنتدى العلمى لجامعة قناة السويس- الاسماعلية –اكتوبر 2012 .
- وفاء عثمان، الشراكة بين القطاعين الحكومى والخاص ،(ندوة عقود المشاركة P.P.Pواثارها)،القاهرة اغسطس2008

خامسا:القرارات والقوانين:
- المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء،
الوقائع المصرية العدد 210 (تابع) في 2012/9/13
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 5 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء ،الجريدة الرسمية ـ العدد 33(مكرر) اغسطس2015